

مجلس الأمن

مؤقت

السنة الثالثة والسبعون

الجلسة **٨٣٤٠**

الأربعاء، ٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٨، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس	السيدة هيلي	(الولايات المتحدة الأمريكية)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد نيبيزيا
	إثيوبيا	السيدة غوادي
	بولندا	السيدة فرونيتسكا
	بوليفيا (دولة – متعددة القوميات)	السيد يورنتي سوليث
	بيرو	السيد ميثا–كوادرا
	السويد	السيد سكوغ
	الصين	السيد وو هايتاو
	غينيا الاستوائية	السيد ندونغ مبا
	فرنسا	السيد دولاتر
	كازاخستان	السيد عمروف
	كوت ديفوار	السيد أدوم
	الكويت	السيد العتيبي
	هولندا	السيد فان أوستيروم
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيدة بيرس

جدول الأعمال

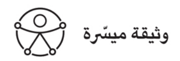
التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية في صون السلام والأمن الدوليين

الحالة في نيكاراغوا

1827656 (A)







افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٥.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية في صون السلام والأمن الدوليين

الحالة في نيكاراغوا

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): وفقا للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثلي جمهورية فنزويلا البوليفارية وكوستاريكا ونيكاراغوا إلى المشاركة في هذه الجلسة.

باسم المجلس، أرحب بمعالي السيد دينيس رونالدو مونكادا كوليندريس، وزير خارجية نيكاراغوا.

ووفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو إلى المشاركة في هذه الجلسة مقدمي الإحاطتين الإعلاميتين التاليين: السيد غونثالو كونكي، رئيس ديوان الأمين العام لمنظمة الدول الأمريكية، والسيد فيليكس مارادياغا، قيادي من قيادات المجتمع المدني والأمين العام السابق لوزارة الدفاع في نيكاراغوا.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

أعطي الكلمة الآن للسيد كونكي.

السيد كونكي (*تكلم بالإسبانية*): إنني ممتن للدعوة الموجهة إلى الأمانة العامة لمنظمة الدول الأمريكية للمشاركة في جلسة مجلس الأمن هذه وإطلاعه على الجهود التي ما برحت الأمانة العامة تبذلها في نيكاراغوا، فضلا عن تقديم لمحة عامة عن الحالة من منظور إحدى المنظمات الإقليمية. وأود أن أنقل تحيات الأمين العام لمنظمة الدول الأمريكية لويس ألماغرو.

إن الحالة التي تنطوي على الموت والعنف والقمع والأزمة السياسية والاجتماعية في نيكاراغوا موضوع يثير قلقا شديدا في نصف الكرة الغربي. وتتابع الأمانة العامة لمنظمة الدول الأمريكية عن كثب الحالة في البلد، التي أدت، وفقا لما ذكرته لجنة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان، إلى وفاة ٣٢٢ شخص منذ ١٨ نيسان/أبريل. ومن بين القتلى هناك ٢٣ طفلا ومراهقا، فضلا عن عدد من الأشخاص المحتجزين. كما نأسف لوفاة ٢١ من ضباط شالرطة بين ١٨ نيسان/أبريل و ٢٤ آب/أغسطس. ومن المفجع أن عدد الوفيات في البلد آخذ في الارتفاع. ومرة أخرى، وفقا لما ذكرته لجنة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان، فقد لقي ٧٦ شخصا حتفهم بنهاية أيار/مايو، و ٢١٢ شخصا بنهاية حزيران/يونيه، و ٢٦٤ شخصا بنهاية تموز/يوليه، و ٣٢٢ شخصا بنهاية آب/أغسطس. ونظر وعلى نحو ما قد أصبح لسوء الطالع أمرا معتادا، تعرب الأمانة العامة لمنظمة الدول الأمريكية عن تعازيها لأسر الضحايا وأصدقائهم.

وكما هو معروف جيدا، فإن الأمانة العامة لمنظمة الدول الأمريكية تواصل متابعة الحالة بشعور متزايد بالقلق إزاء الخسائر في الأرواح وتدهور الديمقراطية والتعايش السياسي والاجتماعي في البلد، فضلا عن التأثير المقابل على الحالة الاقتصادية، الأمر الذي يؤثر بشكل غير متناسب على الفئات الأكثر ضعفا. وقد قامت المنظمة، منذ ١٨ نيسان/أبريل، وبما يتماشى مع الميثاق الديمقراطي للبلدان الأمريكية وميثاق المنظمة، باستخدام الأدوات المتاحة لها سعيا لتحقيق السلام والديمقراطية وسيادة القانون والعدالة والحقيقة وإعادة إرساء النظام المؤسسي في البلد. وفي هذا السياق، حصل الأمين العام ألماغرو على إذن من حكومة نيكاراغوا لإيفاد بعثة تابعة للجنة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان إلى البلد، التي جرت في الفترة من ١٧ إلى ٢١ أيار/مايو، وأصدر ١٥ توصية تشكل الأساس لاستعادة احترام حقوق الإنسان وتعزيزها. وبالمثل، ففي ٣١ أيار/مايو، وقع الأمين العام وحكومة نيكاراغوا والأمين التنفيذي للجنة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان على وثيقة بشأن إنشاء فريق

الخبراء المستقلين المتعدد التخصصات، تمشيا مع التوصية ١٣ من التقرير الأولي للجنة.

وعلاوة على ذلك، أنشأت آلية رصد خاصة لنيكاراغوا في البلد عملا بالتوصية ١٥ من التقرير الأولي، وكلفت، كما يشير اسمها، برصد حالة حقوق الإنسان على أساس مستمر. وما فتئت الأمانة العامة لمنظمة الدول الأمريكية تعمل مع حكومة نيكاراغوا للشروع في الإصلاحات الانتخابية اللازمة التي ستقدم الحلول الديمقراطية من خلال التعبير الشعبي في البلد.

وقد أعلن المجلس الدائم لمنظمة الدول الأمريكية عن موقفه بشأن الحالة في نيكاراغوا في القرار ١٨/١١٠٨ المؤرخ ١٨ تموز/يوليه، الذي ينص، من بين أمور أخرى، على أنه يؤكد من جديد

”إدانته القوية وبالغ القلق إزاء جميع أعمال العنف والقمع وانتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان التي ترتكبها الشرطة والجماعات شبه الشرطية وغيرها ضد شعب نيكاراغوا، على النحو الذي وثقته لجنة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان؛ ويشجع على اتخاذ الخطوات اللازمة لتحديد هوية الأفراد المسؤولين من خلال الإجراءات القانونية ذات الصلة؛ ويطالب بحل الجماعات شبه الشرطية“.

كما أنشأ المجلس الدائم فريقا عاملا يتألف من ١٢ بلدا من أجل توفير حلول للمشكلة التي تهم المنطقة بأسرها.

ومن المؤسف أن الحالة في البلد لم تتحسن من حيث الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان والتعايش الاجتماعي والسياسي. والوفيات البالغة ٣٢٢ حالة وفاة التي ذكرتها آنفا كانت نتيجة للقمع والعنف والأعمال التي ارتكبتها الجماعات المسلحة غير النظامية الموالية للحكومة وانتهاكات حقوق الإنسان. وخلصت لجنة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان في تقريرها الصادر في ٢٢ حزيران/يونيه إلى أن دولة نيكاراغوا قد انتهكت الحق في الحياة والسلامة الشخصية والصحة والحرية الشخصية والحق في التجمع وحرية التعبير والوصول إلى العدالة. ووجدت اللجنة أن ما يثير القلق بشكل خاص

”عمليات الاغتيال والإعدام خارج نطاق القانون والمعاملة التعسفية وأعمال التعذيب المحتملة والاحتجاز التعسفي المرتكبة ضد غالبية شباب البلد“.

والاستنتاجات التي خلصت إليها اللجنة بشأن الانتهاكات المتكررة تنزع الشرعية عن حكومة نيكاراغوا. وتعتقد الأمانة العامة لمنظمة الدول الأمريكية أن عملية تقويض الشرعية يجب أن تتوقف في أسرع وقت ممكن.

وكما أشار الأمين العام ألماغرو، يتطلب الحل للموقف في نيكاراغوا بلا جدال السلام والحقيقة والعدالة والديمقراطية. ولكفالة الحقيقة والعدالة، سيتعين على حكومة نيكاراغوا التعاون مع آلية الرصد الخاصة وفريق الخبراء المستقلين المتعدد التخصصات وتيسير عملهما وتوفير إمكانية الوصول بحرية إلى الأماكن موضع الاهتمام والوثائق والملفات اللازمة ومنح الضمانات والمرافق وتقدم أجوبة شافية من الدولة وعدم عرقلة أعمال الهيئتين. تلك هي المطالب الأساسية التي طالبت بها الأمانة العامة لمنظمة الدول الأمريكية حكومة نيكاراغوا.

وفي هذا الصدد، أكدت الأمانة العامة لمنظمة الدول الأمريكية إنه لا يمكن أن يكون هناك حل حقيقي للحالة في نيكاراغوا من دون مراعاة إرادة الشعب من خلال إجراء انتخابات حرة ونزيهة وديمقراطية وشفافة، وفقا لمعايير البلدان الأمريكية. وفي هذا الصدد، كررت الأمانة العامة دعوتها إلى حكومة نيكاراغوا استئناف والتعجيل بالعمل الجاري مع دولة نيكاراغوا لكفالة تنفيذ الإصلاحات الانتخابية ذات الصلة بحلول كانون الثاني/يناير ٢٠١٩، على النحو المتفق عليه بين الطرفين.

وقد أعلن الأمين العام ألماغرو رأيه بأن إجراء الانتخابات أمر بالغ الأهمية ويمثل حلا حقيقيا لأزمة الديمقراطية في البلد. وفي الحالات القصوى من الاستقطاب والتوتر، تحقيق إرادة الشعب من خلال إجراء الانتخابات هو المسار الضروري. ويجب الاتفاق على تاريخ إجراء الانتخابات فيما بين النيكاراغويين – لا توجد وسيلة أخرى – ولكننا نعتقد أنه من الضروري التشاور مع مصادر السلطة السياسية. ومن الأهمية بمكان أيضا أن تقوم الحكومة والمعارضة، ممثلة في التحالف المدني للعدالة والديمقراطية، بإعادة النظر في إمكانية عقد محادثات قد تفضي إلى اتفاقات حسن النية بين الأطراف، تكون مشاركة المؤتمر الأسقفي في نيكاراغوا فيها بالغة الأهمية.

وفي الختام، إن نيكاراغوا باتت في مفترق طرق يعتمد عليه السلام والديمقراطية في البلد ومستقبله. ونعتقد أنه كان من الممكن تجنب تلك المرحلة لأن منظومة البلدان الأمريكية تتوفر فيها الأدوات التي قدمتها لسكان نيكاراغوا لإيجاد الحلول، بما في ذلك الإصلاحات الانتخابية ورصد الانتخابات لتنفيذ إرادة شعب نيكاراغوا وآلية الرصد الخاصة وفريق الخبراء المستقلين المتعدد التخصصات لإقامة العدالة الحقيقة. وحكومة نيكاراغوا في وسط مفترق الطرق وتتوقف عليها عملية اتخاذ القرارات والمبادرات الديمقراطية التي من شأنها إعادة مؤسسات البلد وإيجاد طريق سيادة القانون. لا يسعنا بعد ١٨ نيسان/أبريل أن نطبق على نيكاراغوا نفس الأدوات التي أدت إلى المأساة، لأن ذلك من شأنه أن يؤدي إلى المزيد من المواجهات والمعاناة للشعب.

من الضروري تطبيق آليات الديمقراطية على نحو لا رجعة فيه تعيد إلى شعب نيكاراغوا إمكانية الاختيار وتحيي التعايش السياسي. وفي مفترق الطرق، يمكن أن تختار الحكومة النيكاراغوية إحياء المؤسسات الديمقراطية. لا يزال هناك متسع من الوقت للقيام بذلك. وعدم القيام بذلك سيمثل اختيارا خاطئا اتخذته بعض بلدان المنطقة الأخرى التي وقعت في الحكومات الديكتاتورية حيث لا مكان لسيادة القانون ولا الديمقراطية ودفعت بشعوبها إلى البؤس والتفكك الأسري والاجتماعي والهجرة خارج الوطن.

في البلدان في الأمريكتين تحديدا، يمتد تأثير أزمات الديمقراطية وحقوق الإنسان ليشمل أكثر من مجرد البلد الذي يعاني منها. ومثال أزمة الهجرة التي تسبب فيها النظام الفنزويلي يجب أن يكون بمثابة تحذير. فنيكاراغوا لا يمكنها تحمل تفاقم أزمة اجتماعية واقتصادية وسياسية. وفي الوقت نفسه، نحن في الأمانة العامة لمنظمة الدول الأمريكية نعتقد أن أمريكا الوسطى لا يسعها تحمل تفاقم أزمة ديمقراطية وحقوق الإنسان في نيكاراغوا تنشر متغيرات الهجرة وتشجع أعمال العصابات الإجرامية وتنتهي بالتسبب في عناصر ضارة تهدد الاستقرار والأمن على الصعيد الإقليمي.

لذلك ستواصل الأمانة العامة لمنظمة الدول الأمريكية الدعوة إلى إيجاد حلول في البلد. ونؤكد من جديد لحكومة نيكاراغوا ضرورة إحراز تقدم في أعمال الإصلاح الانتخابي والاتفاق على الجدول الزمني للانتخابات في نيكاراغوا وتيسير مهام فريق الخبراء المستقلين المتعدد التخصصات وآلية الرصد الخاصة لنيكاراغوا واستئناف الحوار مع ضمانات بعدم التكرار وذلك من أجل تحقيق السلام والعدالة وإعمال حقوق الإنسان في البلد.

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكر السيد كونكي على إحاطته الإعلامية. ونقدر بالتأكيد وقته الثمين الذي وفره ليقدم إحاطة إلى المجلس بشأن الحالة في نيكاراغوا. ونعرب أيضا عن تقديرنا لانخراط منظمة الدول الأمريكية واهتمامها بما يحدث في المنطقة والذي يتابعه بقلق.

أعطي الكلمة الآن للسيد مارادياغا.

السيد مارادياغا (*تكلم بالإسبانية*): نشكركم، سيدتي الرئيسة، على قيادتكم في إدراج الحالة في نيكاراغوا على جدول الأعمال.

عانت دول قليلة في العالم من ذلك التاريخ الصعب للسعي إلى إحلال السلام مثلما عانت نيكاراغوا. فالنزاع المسلح الذي عانينا منه في الثمانينات، والذي تسبب في وقوع آلاف القتلى وزعزعة استقرار كافة البلدان في أمريكا الوسطى، لا يزال حاضرا في ذاكرتنا. وخلال هذا التاريخ من النزاعات المتكررة، حظيت نيكاراغوا بمساعدة المجتمع الدولي عندما تمت بالفعل إراقة الكثير من الدماء. لقد حضرت إلى المجلس للتعبير عن الحالة الملحة التي تهدد السلام والأمن في منطقة بأسرها، على نحو ما يمكن استنتاجه بشكل جلي من أكثر من ٠٠٠ ٢٣ لاجئ من نيكاراغوا، اضطروا في أقل من أربعة أشهر إلى الفرار إلى كوستاريكا المجاورة.

أعرف من تجربتي الخاصة العواقب الوخيمة المترتبة على نزاع يخرج عن نطاق السيطرة ويمتد تأثيره ليشمل جميع أنحاء المنطقة بينما كان يمكن تجنب اندلاعه باستخدام الأدوات المتاحة بموجب ميثاق الأمم المتحدة ومنظومة البلدان الأمريكية. عندما كان عمري ١٢ عاماً، عشت في مخيم للاجئين في ولاية تكساس، بعد أن عبرت الحدود وحدي كشخص لا يحمل وثائق هوية، الحدود بين المكسيك والولايات المتحدة الأمريكية، في محاولة للفرار من النزاع المسلح في نيكاراغوا. عدت إلى نيكاراغوا عام ١٩٩٠ وكلي حماس لإعادة إعمار بلدي.

إن التجارب التي عشتها في طفولتي حددت التزامي بحقوق الإنسان ونزع السلاح ونبذ العنف. وعليه في عام ٢٠٠٣ حصلت على شهادة الزمالة في مجال نزع السلاح بفضل برنامج للأمم المتحدة هنا في المقر. وعقب وقت قصير، عدت إلى نيكاراغوا وبدأت برنامج أكاديمي لتدريب قادة الشباب الناشئين على مبادئ ثقافة السلام في بلدي.

ومن خلال اتصالاتي كأستاذ جامعي، في مساء ٢٠ نيسان/أبريل، تلقيت مكالمات يائسة من العديد من طلابي. ومن بين هذه المكالمة مكالمة تدمي قلبي إلى الآن وقد سمعت فيها ضجيج طلقات الأسلحة النارية في الخلفية. وقالوا لي: ”أستاذ، إنهم يقتلوننا – ساعدنا“.

في ذلك اليوم، التمس المئات من طلاب الجامعات الشباب ملاذا في كاتدرائية ماناغوا بعد أن أطلقت الشرطة النار على المتظاهرين بصورة عشوائية. وفي عشية ذلك اليوم، توفي ألفارو كونرادو، وهو صبي لم يتجاوز سن الـ ١٥ خرج لتقديم الماء للطلاب، جراء إصابته بطلق ناري في عنقه.

وعلى مدى الأسابيع القليلة التالية، شاهدت بدهشة عشرات الآلاف من الناس الذين خرجوا بصورة سلمية إلى الشوارع للاحتجاج من أجل حقوقهم المدنية. وفي نيسان/أبريل شاركت، مثلي مثل الآلاف من النيكاراغويين، مع عدة مجموعات مخصصة لمساعدة الجرحى الذين لم تستقبلهم المستشفيات العامة. ليس لدي الوقت اليوم للحديث عن الألم جراء رؤية أجساد الكثير من الشباب مصابة برصاص القناصة. وفي ٣٠ أيار/مايو، في مسيرة يوم الأم، شاهدت دماغ مراهق ينفجر جراء إصابته برصاصة أمام عيني. وأنا شخصيا، تمكنت من النجاة من هجوم في ٢٨ أيار/مايو، عندما حاولت الجماعات شبه العسكرية إطلاق النار علي على بعد بضعة أمتار من مكتبي.

ومن بين أكثر الجوانب إثارة للقلق في هذه الأزمة تجريم الاحتجاج المدني من خلال سن قانون لمكافحة الإرهاب يصنف أي احتجاج مدني على أنه إرهاب. وقد كنت من أوائل الذين تمت إدانتهم رسميا، في ٣ حزيران/يونيه، عندما اتهمني جهاز الشرطة الذي يعمل لخدمة الحكومة بالإرهاب والجريمة المنظمة حينما كنت في واشنطن العاصمة لحضور اجتماع مع لجنة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان. وقد كان ذلك الاتهام

نوع من حكم الإعدام بالنسبة لي، لأنني منذ ذلك الحين تلقيت مئات التهديدات بالقتل وقد أحاطت الشرطة والقوات شبه العسكرية ببيتي ومكتبي، وقد تعرض أفراد أسرتي للترهيب.

وفي ١١ تموز/يوليه، قامت مجموعة مكونة من ٢٠ فردا على الأقل من الجماعات شبه العسكرية بإيقاف سيارتي. وعندما تعرفوا علي، أخرجوني من سيارتي واحتجزوني أنا ومن معي، موجهين أسلحتهم من بنادق طراز AK-47 وغيرها من الأسلحة ذات العيار الثقيل صوبي طوال الوقت. وسألوني إن كنت مستعدا للموت. وأطلقوا سراحي وسجلوه في شريط فيديو، انتشر انتشارا واسعا، سجلوه هم أنفسهم، قائلين لي: ”أشكر القائد أورتيغا على بقائك على قيد الحياة حتى الآن“. وقالوا إنه لم يؤذن لهم بعد بقتلي. غير أنه في ١٣ تموز/يوليه، عندما كنت في اجتماع خاص مع طلاب في مدينة ليون، اقتحم أكثر من ٣٠ شخصا غرفة الاجتماعات وأوسعوني ضربا، متسببين لي بكسور عديدة. وبينما كنت أتعرض لهجوم من هذه الجماعات المرتبطة بالحكومة، شعرت بنفس الألم الذي تعرضت له في عمر الـ ١٢ عاما عندما سبحت في نهر شديد البرودة لعبور الحدود، مع الشعور بأنني فقدت الحق في العيش بسلام في دياري ومسقط رأسي.

وعلى الرغم من الألم، تسنت لي الفرصة الآن لأحكي قصتي للمجلس، بينما أخرست أصوات المئات من النيكاراغويين إلى الأبد. لقد قتل أكثر من ٣٠٠ شخص، وهو تقدير متحفظ للغاية، بمن فيهم صديق لي، الصحفي أنجل غاهونا، الذي أصيب برصاصة في رأسه في بداية الأزمة. وزميلاي كرستيان فاخاردو وزوجته ماريا أدليا يقبعان في السجن، وكذلك زعيما حركة الفلاحين، ميداردو مايرينا وبيدرو مينا، علاوة على إيرلاندا خيريز والقياديون بالجامعة لويس روغاما وياريتزا مايرينا وفكتوريا أوباندو وإدوين كاراكاشي وأليخاندرو سنتينو. وقد سجن ٢٤٠ آخرين من الناشطين بسبب مشاركتهم في الاحتجاجات، وعدد السجناء السياسيين آخذ في الازدياد.

لقد أصبحت نيكاراغوا اليوم سجنا كبيرا يزعم أنه تحت السيطرة. بيد أن جوا من الرعب والاضطهاد العشوائي يسود كل يوم. فقد اقتحم ملثمون مسلحون، برفقة الشرطة، منازل في نيكاراغوا من دون أمر قضائي. إنهم يعتبرون امتلاك علم وطني باللونين الأزرق والأبيض جريمة. ويتعرض مدافعون عن حقوق الإنسان وزعماء دينيين من جميع الطوائف للاضطهاد والتهديد بالقتل. وظلت الجماعات شبه العسكرية تغزو المنازل، وتلقي القبض على المواطنين بصورة عشوائية وتنزع منهم هواتفهم المحمولة. ويعني أي أثر على الهاتف لتغريدة أو رسالة مناهضة للحكومة السجن وصنوفا خطيرة من التعذيب، مثل بتر الأعضاء التناسلية واختراق الشرج القسري للرجال والنساء باستخدام أدوات مثل المسدسات والبنادق. وهناك أطباء في واشنطن العاصمة يلقون اليوم بشهاداتهم، بعد أداء اليمين، عن حالات قاموا بتشخيصها بحدوث ذلك النوع من الانتهاكات. إن نيكاراغوا تصبح بلدا بلا أمل.

إنني أدرك أن هناك العديد من الأزمات في العالم، وأنه يجب على المجتمع الدولي ترتيب جهوده حسب الأولوية، وأنا أتعاطف مع ذلك. غير أن نظام دانييل أورتيغا قد استفاد لأكثر من عقد من الزمان، من وجوده تحت المراقبة الدولية. نحن الآن نواجه حالة تتسبب في عدم استقرار خطير في منطقة مضطربة من العالم، علاوة على تسببها في فظائع غير مسبوقة واسعة النطاق في نيكاراغوا. هذه ليست مجرد أزمة أخرى من أزمات حقوق الإنسان يمكن حلها دوليا. إن هذه سياسة حكومية بممارسة العنف الجماعي والمنظم ضد المدنيين العزل. الحالة في نيكاراغوا قنبلة موقوتة. والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية تقع كل يوم، مهيئة بيئة مواتية لنزاع داخلي بأبعاد كبيرة ما زال لدينا

الوقت لمنع وقوعه. وسيتطلب ذلك مشاركة الأمم المتحدة إذا أردنا ضمان السلام والأمن قبل فوات الأوان.

وفيما يتعلق بولاية مجلس الأمن، فإنني أدعوه إلى النظر في اتخاذ قرار خاص بشأن الحالة الحرجة في نيكاراغوا. وأطلب من الأعضاء تخصيص موارد وإنشاء آليات رصد لنيكاراغوا، وإلى نزع سلاح الجماعات شبه العسكرية. وأوصي بأن تدعم الأمم المتحدة عملية استعادة سيادة القانون في نيكاراغوا. إنني أغادر المجلس بصرخة بلد هائل في رغبته في الحصول على فرصة جديدة للسلام والعدالة، على الرغم من صغر حجمه.

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): أود أن أقول إن هذا هو سبب عقد هذه الجلسة لمجلس الأمن، لأن المجتمع الدولي بحاجة إلى إيلاء الاهتمام للحالة في نيكاراغوا. وأشكر السيد مارادياغا على التعبير نيابة عن شعب نيكاراغوا وعلى التكرم بحضور هذه الجلسة. فمن المهم لنا أن نستمع إلى البيان الذي أدلى به.

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات.

السيد نيبنزيا (الاتحاد الروسي) (*تكلم بالروسية*): في البداية أهنئكم، سيدتي الرئيسة، على تولي وفد الولايات المتحدة رئاسة المجلس، وأرجو لكم كل النجاح.

ولكنني سأبدأ بياني، لا بعبارات الامتنان على تنظيم جلسة اليوم، بل بالتأكيد على موقفنا الثابت. فالاتحاد الروسي يعارض معارضة قاطعة مناقشة الحالة في نيكاراغوا في مجلس الأمن. إن لدينا شواغل رئيسية إزاء المدعوين لتقديم الإحاطات الإعلامية. ولست متأكدا من أن أعضاء المجلس الذين أيدوا شكل جلسة اليوم يدركون النتائج المحتملة إذا قدر لهذا النوع من الممارسة أن يستمر. ما هي الرسالة التي يمكن أن يرسلها مجلس الأمن إذا كان واضحا أنه منقسم بشأن مسألة معينة؟ وما هي القيمة التي تضيفها إلى مناقشتنا بصفة عامة؟ هل تشتمل ولاية المجلس حقا على الضغط على سلطات دولة ذات سيادة لحملها على إجراء تغييرات، أيا كانت، ومن ثم التواطؤ مع القوات المناوئة للحكومة؟ فبعد مناقشة اليوم، لا يمكن للاستقطاب في نيكاراغوا إلا أن يزداد سوءا. من الصعب ألا نعتقد أن ذلك هو ما يدور في أذهان متزعمي جلسة اليوم.

إننا نرى التأييد لهذه الفكرة في أن البعض لا يمكنه التعامل مع حقيقة وجود دول في العالم قادرة على اتباع سياسات ذاتية مستقلة تصب في مصلحة مواطنيهم مع عدم الوقوع في براثن المطامح الإقليمية للدول الكبرى. فهم يسارعون – عوضا عن بناء علاقات مع هذه الدول على أساس الاحترام المتبادل – إلى إلحاق أقصى قدر من الضرر باقتصاداتها بغية إثارة اضطرابات اجتماعية وتأجيج التعصب، لغرض وحيد هو تغيير الأنظمة. ومن المؤسف للغاية أن المنظمات الدولية والإقليمية تتورط في هذه العمليات.

ويحاول المبادرون بمناقشة اليوم تجاهل حقيقة أن الحالة في البلد قد استقرت مؤخرا، بفضل الجهود التي تبذلها الحكومة.

يتعين حل الخلافات القائمة من خلال حوار مباشر وسلمي، وبدون ضغوط خارجية هدامة.

وأقولها مرة أخرى، من الواضح لنا أن مسألة نيكاراغوا ليس لها مكان في جدول أعمال مجلس الأمن. إن المجلس مسؤول عن صون السلم والأمن الدوليين، ولا تشكل الحالة السياسية الداخلية في نيكاراغوا مثل هذا النوع من التهديدات. بدلا من ذلك، فهي مثال حزين ومؤلم للتدخل الخارجي المدمر. وما سمعناه في بداية جلسة هذا الصباح يجبرنا على الاستنتاج بأن مجلس الأمن يبدو وكأنه أصبح بمثابة محكمة لمحاكمة نيكاراغوا.

وبتصديق كلام المبادرين لعقد هذه الجلسة، يمكن أن يتولد لدى المستمع غير الفطن الانطباع بأن الولايات المتحدة تهتم حقاً بمواطني نيكاراغوا. ولا يخفى على أحد أن علاقة واشنطن

التخريبية مع ماناغوا لها تاريخ طويل. وجرى تأكيد حقيقة التدخل الأمريكي المفتوح في الشؤون الداخلية لنيكاراغوا، بموجب قرار محكمة العدل الدولية في لاهاي الصادر في ٢٧ تموز/يوليه ١٩٨٦، فيما يتعلق بما يسمى قضية ''إيران كونترا''، عندما حاولت الولايات المتحدة الالتفاف على قوانينها الخاصة من أجل تمويل المتمردين النيكاراغويين.

وبما أن الرئاسة الأمريكية للمجلس قد استخدمت مبرراً إقليميًا من أجل إقحام قضية نيكاراغوا في جدول أعمال مجلس الأمن، يجب ألا نتوانى عن ذكر بعض الأمثلة على تدخل واشنطن في الشؤون الداخلية لدول أمريكا اللاتينية الأخرى أيضًا. فالكوبيون لم ينسوا أبداً غزو خليج الخنازير؛ ومن غير المرجح أن ينسى التشيليون الدور الذي قامت به الولايات المتحدة في إسقاط حكومة سلفادور أليندي. وإلى يومنا هذا، لا يزال الفنزويليون يتلقون تهديدات مباشرة باستخدام القوة العسكرية، مما يشكل انتهاكا صارخا لميثاق الأمم المتحدة. وكل هذا أبعد ما يكون أن يشكل مجمل ما قامت به الولايات المتحدة الأمريكية في منطقة واحدة فقط. لم أتطرق حتى إلى الفترات السابقة، أو مذهب مونرو، الذي لم يتم تفعيله حقا في أوروبا لفترة طويلة. ولدى شعوب إفريقيا وآسيا والشرق الأوسط والمحيط الهادئ بعض الأشياء التي يمكن أن تقولها بشأن هذه المسألة. فعلى خلفية هذه السياسة الديكتاتورية، التي لا تكترثين سيدتي الرئيسة حتى بإخفائها، فإن اتهاماتك بالتدخل الخيالي لدول ثالثة في الحياة السياسية الداخلية الأمريكية بالهدف المفترض لتقويض ديمقراطية أمريكا العظيمة، اتهامات خرقاء بشكل خاص.

نحن في الأمم المتحدة نتحدث كثيرا عن أهمية منع نشوب النزاعات. وكثيرا ما نسمع الادعاءات بأن حالات حقوق الإنسان مؤشرات على أزمات تلوح في الأفق. وفي الواقع، وكما اقتنعنا مرة أخرى اليوم، فإن التدخل الصارخ في شؤون دولة ذات سيادة قد حل محل ما يسمى بالدبلوماسية الوقائية، وهو أمر يسيء إلى فكرة الدبلوماسية الوقائية ذاتها. ويقدم لنا الواقع المزيد من الأمثلة على حقيقة مفادها أن مفهوم انتهاكات حقوق الإنسان كمؤشرات للنزاع هو مفهوم الخداع والنفاق. وفي أكثر الأحيان، فإن الواقع هو عكس ذلك تماما، فالنزاعات، بما فيها النزاعات التي نشأت من الخارج، تؤدي إلى انتهاكات كبيرة لحقوق الإنسان. لذلك، ينبغي ألا نتدخل في الشؤون الداخلية للدول ذات السيادة. وعلى كل حال، أنت نفسك، سيدتي الرئيسة، تحثين الجميع على القيام بذلك، أم إن الآخرين فقط هم الذين لا يسمح لهم بالقيام بذلك؟

إننا ندعو واشنطن إلى التوقف عن مساعيها المستمدة من ممارساتها الاستعمارية للتأثير على الحالة في نيكاراغوا، ولا سيما تلك التي تستهدفها على وجه التحديد، مثل مبادرة قانون شروط الاستثمار في نيكاراغوا، وتأشيرات الدخول وغيرها من القيود المفروضة على مسؤولي نيكاراغوا، وإلغاء وضع الحماية الخاصة المؤقتة الممنوحة للمهاجرين من نيكاراغوا. وإذا كانت الولايات المتحدة مهتمة حقاً بحالة مواطني نيكاراغوا، سيكون من المنطقي إلغاء القيود الاقتصادية المفروضة عليها لأسباب سياسية. ويحدونا أمل حقيقي في أن تظهر جميع القوى السياسية في نيكاراغوا، الحس السليم وأن تعمل باستمرار على التعاون بشكل بنّاء ومفيد في إطار قوانينها ودستورها الحاليين.

السيد العتيبي (الكويت): بداية أتقدم بالشكر لكل من السيد غونزالو كونكي كبير موظفي منظمة الدول الأمريكية والسيد فيليكس مراداياغا على إحاطتيهما الإعلاميتين القيمتين، وأود كذلك أن أرحب بمشاركة وزير خارجية نيكاراغوا السيد دينيس مونكادا معنا في هذه الجلسة.

تعقد جلسة اليوم في ظل عدم وجود توافق ما بين أعضاء مجلس الأمن حيالها، وننوه هنا إلى الفصل السادس من الميثاق الذي نص في المادة ٣٤ منها على أنه ''لمجلس الأمن أن يفحص

أي نزاع أو أي موقف قد يؤدي إلى احتكاك دولي أو قد يثير نزاعا لكي يقرر ما إذا كان استمرار هذا النزاع أو الموقف من شأنه أن يعرض للخطر حفظ السلم والأمن الدولي''.

وهذا ما يؤكد دور المجلس في تطبيق الدبلوماسية الوقائية لمنع نشوب النزاعات، والتعامل مع الأحداث والأزمات في وقت مبكر، إذا كانت هناك أية بوادر تؤدي إلى تهديد السلم والأمن الدوليين وفقا للاختصاص الموكل لمجلس الأمن، والمنصوص عليه في المادة ٢٤ من ميثاق الأمم المتحدة، وكذلك للمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية دور أساسي في معالجة القضايا الإقليمية قبل تفاقمها، استنادا للفصل الثامن من الميثاق حيث نصت المادة ٥٢ على معالجة المسائل المتعلقة بحفظ السلم والأمن الدوليين طالما تتناسب نشاطاتها مع مقاصد الأمم المتحدة ومبادئها، فجميع هذه التدابير الوقائية التي سبق أن ذكرتها من مواد ميثاق الأمم المتحدة، واردة أمام مجلسنا لتتعاطى مع الأزمات في مراحلها الأولية، وفي كثير من الأحيان كفيلة بمنع نشوب نزاعات وعدم الاستقرار. فالدبلوماسية الوقائية تشكل أحد أولويات دولة الكويت خلال فترة عضويتها في مجلس الأمن، إيمانا منها بأن التعاطي مع الاضطرابات والأزمات، في مراحلها الأولية يجنب الكثير من الخسائر المالية والاقتصادية والسياسية وعلى رأسها الخسائر في أرواح البشر.

تابعنا بقلق الأحداث الأخيرة التي جرت في نيكاراغوا ونعبر عن أسفنا لأعمال العنف وسقوط العديد من القتلى والجرحى ونؤكد أهمية محاسبة المسؤولين عن ذلك، والعمل على تجنب مثل هذه الأعمال في المستقبل ونطالب الأطراف المعنية هنا الأطراف المعنية بالالتزام بالقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان، ونحث على أهمية عقد حوار وطني يرتكز على حسن النية لحل هذه الأزمة سلميا من أجل تجنب أية تداعيات مستقبلية تؤثر على أمن واستقرار نيكاراغوا ودول المنطقة، آخذين بعين الاعتبار مصلحة البلد وحقوق الشعب في حياة حرة وكريمة، ونحث حكومة جمهورية نيكاراغوا على المضي قدما بالخطوات التي اتخذتها لتهدئة الأوضاع والتعاون مع جميع الأطراف المعنية بما في ذلك منظمة الدول الأمريكية، لتخطي تلك المرحلة الصعبة، وطالما شددت دولة الكويت على أهمية الاحتكام إلى المبادئ المستقرة والمتعارف عليها في القانون الدولي لمعالجة مثل تلك الأحداث، كما نؤكد التزامنا التام بمبادئ ميثاق الأمم المتحدة الداعية إلى احترام سيادة الدول وعدم التدخل في شؤونها الداخلية وفقا لنص المادة الثانية من الميثاق.

السيدة بيرس (المملكة المتحدة) (*تكلمت بالإنكليزية*): هذه هي المرة الأولى التي آخذ فيها الكلمة تحت رئاستكم، سيدتي الرئيسة، لذلك أود أن أهنئكم وفريقكم على توليكم قيادة المجلس في شهر أيلول/سبتمبر. وأود أيضا أن أشكر السيد كونكي، ممثل منظمة الدول الأمريكية، على إحاطته الإعلامية الزاخرة بالمعلومات، والسيد مارادياغا على شهادته المروعة.

وأعتقد أن سفير الكويت حدد بوضوح الإطار القانوني بموجب ميثاق الأمم المتحدة لسبب إجراء هذه المناقشة اليوم، ونحن ممتنون لوفد الولايات المتحدة على إدراجه في جدول أعمال المجلس. لن أكرر هذا الإطار القانوني، لأن السفير العتيبي ،في رأيي، قدم سردًا جيدًا له، ولكن ما أريد قوله هو أنه من الصواب أن تطلع المنظمة الإقليمية المعنية المجلس على شواغل تلك المنظمة، وقلقها من أن يكون لذلك آثار على جميع أنحاء المنطقة.

لا أعتقد أنه ينبغي لنا أن نصل على الإطلاق إلى مرحلة لا يمكن فيها للمجلس أن يسمع من منظمة إقليمية عن شواغلها بشأن ما يحدث في أراض تقع في نطاق مسؤوليتها.

بل فوق ذلك، أعتقد أن علينا أيضا أن نتذكر أن حكومة نيكاراغوا طردت وكالة من وكالات الأمم المتحدة – مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان. وأعتقد أن تلك حقيقة مهمة للغاية، بمعزل عن النقاط المتعلقة بالمنظمات الإقليمية

والفصل السادس من ميثاق الأمم المتحدة. فيتعين على المجلس أن يدافع عن كيانات الأمم المتحدة. لذلك، وحتى إذا لم تكن هناك أسباب أخرى، فإننا نؤيد مناقشة هذه المسألة اليوم.

وأخيرا، أنوه إلى أنه نشأت حالة لاجئين. ومن البديهي أن اللاجئين يعبرون الحدود الدولية. ولذلك من الصواب أن يكون المجلس قادرا على مناقشة الآثار المترتبة على ذلك العمل، الذي قد يشكل أو لا يشكل عملا غير ودي، ولكنه كذلك يخاطر بزعزعة السلم والأمن الدوليين. إنني لا أصدر حكما بأنه مزعزع للاستقرار ولكن، كما سمعنا من ممثل الكويت، فإن على المجلس مسؤولية التحقيق في الحالات التي قد تؤدي إلى تلك العواقب – وأشدد على كلمة ”قد“. واعتقد أن ذلك تماما هو ما نفعله اليوم.

لقد ظلت حكومة بلدي تراقب الأحداث في نيكاراغوا بصورة وثيقة للغاية. إننا نأسف للخسائر في الأرواح التي حدثت منذ الاحتجاجات التي بدأت في نيسان/أبريل، وندعو إلى وضع حد للعنف ولأن تمتثل حكومة نيكاراغوا لالتزاماتها الدولية في مجال حقوق الإنسان. وتشمل تلك الالتزامات حق الشعب في حرية التعبير وفي التظاهر بصورة سلمية وقانونية. لقد ظل يساورنا قلق بالغ إزاء الاستخدام المفرط للقوة من جانب السلطات والجماعات شبه العسكرية الموالية للحكومة ضد شعب نيكاراغوا.

وندعو الحكومة النيكاراغوية إلى تسريح الجماعات شبه العسكرية وإلى وضع حد للأعمال القمعية ضد مواطنيها. لقد انزعجنا من العديد من التقارير التي تثير شواغل بشأن حقوق الإنسان. وتشمل تلك التقارير استخدام الذخيرة الحية ضد المحتجين. وندعو إلى إجراء تحقيق شامل في تلك التقارير.

ومن المهم دائما الحفاظ على حرية الصحافة. ولا سيما خلال أوقات الاضطرابات. إننا نحث حكومة نيكاراغوا على احترام هذه الحريات والسماح للصحافة المستقلة بنقل الأخبار بحرية، من دون التعرض للاضطهاد والمضايقة. ونحن نشعر بالقلق الشديد إزاء التقارير الواردة عن أعمال العنف ضد وسائط الإعلام المستقلة والصحفيين وأسرهم.

وأود كذلك أن أعبر عن عميق القلق إزاء التقارير الواردة عن حالات الاحتجاز التعسفي للمعارضين. ومرة أخرى، نحث الحكومة النيكاراغوية على احترام الحق في محاكمة عادلة والحق في مراعاة الأصول القانونية للسجناء، والدفاع المناسب واحترام حقوق أسرهم.

وإذ نتطلع إلى المستقبل، أعتقد أننا ندرك جميعا أنه لا يمكن التغلب على التحديات في نيكاراغوا إلا من خلال حوار هادف وشامل يعالج الشواغل المشروعة للمحتجين. لقد تشجعت المملكة المتحدة ببدء حوار وطني في أيار/مايو. إننا نرحب بالدور الذي تمكن من الاضطلاع به المؤتمر الأسقفي لنيكاراغوا بإجرائه ذلك الحوار وبالتوسط، غير أنه يؤسفنا أن الحوار قد مر بفترات توقف عديدة بسبب العنف، والقرار الأخير الذي اتخذته الحكومة بالتخلي عن العملية أمر مؤسف للغاية. إنني أحث حكومة نيكاراغوا مرة أخرى على الوفاء بالتزامها بالانخراط بكل صدق في حوار، بما في ذلك من خلال ضمان الظروف السلمية لاستئناف الحوار.

وبالنسبة لمنظمة الدول الأمريكية، فإن المملكة المتحدة تؤيد عملها. إننا كذلك نؤيد لجنة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان، وبطبيعة الحال، الأمم المتحدة، في محاولة لحل الأزمة الراهنة. فلتلك المنظمات أدوارا هامة تؤديها في دعم الحوار، وفي ضمان إجراء تحقيق كامل في انتهاكات حقوق الإنسان. لقد أشرت في وقت سابق إلى طرد المفوضية السامية لحقوق الإنسان. وقد جاء ذلك في أعقاب نشرها تقريرها بشأن انتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان في سياق الاحتجاجات في نيكاراغوا. وأود أن أحث الحكومة النيكاراغوية على إعادة النظر في ذلك القرار، وعلى السماح بدخول الفريق العامل لمنظمة الدول الأمريكية

إلى نيكاراغوا للقيام بعمله الهام وبعدم عرقلة عمل فريق الخبراء المستقلين المتعدد التخصصات الذي شكلته لجنة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان.

وفي الختام، فإن العودة إلى السلام والأمن في نيكاراغوا يعود بالفائدة لا على شعب نيكاراغوا فحسب، بل على المنطقة برمتها. لقد استمعنا إلى سرد تاريخي طويل من الممثل الروسي. التاريخ مهم. فهو يوفر السياق، لكنه ليس السبب في وجودنا هنا اليوم. إننا هنا اليوم بسبب جميع الحجج التي استعرضناها أنا والسفير العتيبي في البداية – إننا نريد أن نرى استقرارا، إننا نريد إنهاء العنف ويحدونا الأمل، ونحث حكومة نيكاراغوا على الانخراط الجاد في حوار بناء وشامل على ضمان أن يتم التحقيق الكامل في جميع انتهاكات حقوق الإنسان.

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): أنا شخصيا أشكر المملكة المتحدة على رئاستها الشهر الماضي، وعلى عمل وفد بلدها.

السيد ميثا – كوادرا (بيرو) (*تكلم بالإسبانية*): في البداية، نهنئكم، سيدتي الرئيسة، على توليكم رئاسة مجلس الأمن لشهر أيلول/سبتمبر. ويمكنكم أن تعولوا على دعم وفد بلدنا للنجاح في مهمتكم. وكذلك نهنئ السفيرة كارين بيرس ووفد المملكة المتحدة على رئاستهما الناجحة خلال شهر آب/أغسطس. ونرحب بوزير الشؤون الخارجية في نيكاراغوا.

ونرحب كذلك بعقد هذه الجلسة والإحاطة الإعلامية بشأن الحالة في نيكاراغوا، كما قدمه السيد غونزالو كونكي، ممثل منظمة الدول الأمريكية، والسيد فيليكس مارادياغا، القيادي في المجتمع المدني في نيكاراغوا.

يرى وفد بلدي أهمية لعقد هذه الجلسة في إطار الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة، الذي ينص، من بين أمور أخرى، على أنه يجب أن يكون المجلس على علم تام بما يجري من أعمال تقوم بها المنظمات الإقليمية لحفظ السلم والأمن الدوليين.

وتنظر بيرو ببالغ القلق إلى الحالة في نيكاراغوا، التي تجري متابعتها من قبل منظمة الدول الأمريكية. ونحن نؤكد إدانتنا القوية للعنف الخطير الذي أدى إلى الفقدان المؤسف لمئات الأرواح الآدمية وإلى جرح الآلاف وإلى عدد غير محدد من الأشخاص المفقودين. وينطبق قلقنا وإدانتنا على جميع الأعمال القمعية وانتهاكات حقوق الإنسان التي ترتكبها الشرطة والمجموعات شبه العسكرية، التي تشمل، كما لوحظ، حالات الإعدام خارج نطاق القضاء والاختفاء القسري وحالات التعذيب والعنف الجنسي في مراكز الاحتجاز، فضلا عن الهجمات التي تستهدف رجال الدين والصحافة.

ونؤكد على أنه قد تم توثيق هذه الأعمال على النحو الواجب من قبل لجنة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان، ومؤخرا جدا، من قبل مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، من بين الوكالات المتخصصة المستقلة الأخرى. ونشدد على أن الغالبية العظمى من احتجاجات المواطنين المناهضة للحكومة كانت سلمية. ومع ذلك، فإننا نأسف على أنه شنت هجمات على موظفين حكوميين – أعضاء في الحزب الحاكم وأفراد في قوات الأمن.

لقد طالبت بيرو، والمجلس الدائم لمنظمة الدول الأمريكية، بالوقف الفوري لأعمال العنف والترهيب، بما في ذلك المقاضاة الانتقائية والاحتجاز التعسفي. وكذلك ندعو إلى تفكيك الجماعات شبه العسكرية وإلى مساءلة المسؤولين عن انتهاكات حقوق الإنسان من خلال محاكمات عادلة. وقد حثت منظمة الدول الأمريكية، عملا بميثاقها التأسيسي، فضلا عن الاتفاقية الأمريكية لحقوق الإنسان والميثاق الديمقراطي للبلدان الأمريكية – وهما صكان ملزمان ونيكاراغوا من الأطراف الموقعة عليهما

– نيكاراغوا وجميع الأطراف على المشاركة في حوار بهدف إيجاد حلول سلمية ومستدامة، وبالتالي تعزيز الديمقراطية.

وكي تساهممنظمة الدول الأمريكية في ذلك الجهد، فقد أنشأت فريقا عاملا من أجل نيكاراغوا، تشارك فيه بيرو بنشاط، إلى جانب ١١ من الدول الأعضاء الأخرى. وقد عبر الفريق مرارا وتكرارا عن استعداده للمشاركة في حوار بناء مع حكومة نيكاراغوا. ومن المؤسف أنه تم رفض ذلك العرض حتى الآن وحدَّت حكومة نيكاراغوا من تعاونها مع مختلف الكيانات في نظم البلدان الأمريكية والأمم المتحدة، بما في ذلك مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان.

وتلاحظ بيرو ببالغ القلق استمرار الوضع الراهن لذي يؤيد الإفلات من العقاب، مما يجبر عشرات الآلاف من النيكاراغويين إلى التماس اللجوء في البلدان المجاورة ويمكن أن يؤدي في نهاية المطاف إلى اندلا ع أعمال العنف مجددا، وهو ما يجب الحيلولة دون وقوعه. وبالنظر إلى ذلك وإلى التوصيات التي قدمها الأمين العام في تقريره الأخير عن دور المنظمات الإقليمية في منع نشوب النزاعات وتسويتها، نرى أن من المناسب أن يتوصل أعضاء المجلس بالمعلومات على النحو الواجب وأن يكون بمقدورهم الإعراب عن تأييدهم للجهود التي تبذلها منظمة الدول الأمريكية لتعزيز حل سلمي ومستدام في نيكاراغوا. ومرة أخرى، نحث حكومة نيكاراغوا على الاستفادة من المساعي الحميدة المتاحة وعلى استئناف الحوار مع جميع الأطراف، في إطار نظامها الداخلي ومنظومة البلدان الأمريكية، ووفقا للقانون الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان.

وفي الختام، نذكر بأن التزام بيرو بالسلام والاستقرار والديمقراطية في منطقتنا، ولا سيما في نيكاراغوا، ليس جديدا ولا غريبا على تاريخ المجلس. ففي الثمانينيات من القرن الماضي، بفضل جهود ما يسمى بمجموعة دعم اتفاق كونتادورا، أسهمت بيرو إسهاما فعالا في تحقيق السلام المستدام والديمقراطي والشامل في أمريكا الوسطى. واليوم نؤكد من جديد التزامنا تجاه شعب نيكاراغوا الشقيق وتضامننا معه، مجددين التأكيد على استعدادنا للمساعدة في إيجاد الحلول السلمية والمستدامة ومواصلة توطيد أمريكا اللاتينية والكاريبي كمنطقة سلام.

السيد دولاتر (فرنسا) (*تكلم بالفرنسية*): بما أن هذه أول مرة أتناول فيها الكلمة في مجلس الأمن خلال شهر أيلول/سبتمبر، اسمحوا لي أن أبدأ بتقديم التهنئة الحارة للمملكة المتحدة على توليها رئاسة المجلس في آب/أغسطس، متمنيا كل النجاح لرئاسة الولايات المتحدة. وأؤكد لها دعم فرنسا القوي ودعمي، على وجه الخصوص.

أولا وقبل كل شيء، أود أن أشكر مقدمي الإحاطتين الإعلاميتين، السيد غونزالو كونكي، رئيس ديوان الأمين العام لمنظمة الدول الأمريكية، والسيد فيليكس مارادياغا، الأمين العام السابق لوزارة الدفاع في نيكاراغوا، على إحاطتيهما الإعلاميتين الثاقبتين. وأود أيضا أن أرحب بوزير خارجية نيكاراغوا، السيد دينيس مونكادا، في المجلس.

منذ نيسان/أبريل الماضي، سجلت أكثر من ٣٠٠ حالة من الوفيات و ٢ ٠٠٠ إصابة في نيكاراغوا نتيجة القمع العنيف للمظاهرات والعديد من الحوادث. مرة أخرى، فإن المجلس يواجه أزمة قد تكون لها آثار إقليمية، خصوصا فيما يتعلق بتنقل الأشخاص، بمن فيهم اللاجئون. ومن الواضح أن المجلس يتحمل المسؤولية عن دعم ومساعدة دبلوماسية منع نشوب النزاعات في هذه الحالة وفي حالات الأزمات الأخرى، مع الاستمرار في متابعة الحالة بصورة يقظة، بدون أي أيديولوجية، وفي ظل الاحترام الكامل لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة. وقد أتيحت لفرنسا الفرصة، سواء في اجتماعات مباشرة عامة أو خاصة مع سلطات نيكاراغوا، للإعراب عن توقعاتها فيما يتعلق بالتوصل إلى تسوية سلمية للحالة الراهنة. واليوم، سأركز على ثلاثة جوانب من جوانب الأزمة تستحق اهتمامنا الكامل.

الجانب الأول، وربما المسألة الأكثر إلحاحا، هو إنهاء القمع. ففرنسا تدعو حكومة نيكاراغوا إلى إنهاء الاعتقالات التعسفية، والاستخدام المفرط للقوة، وجميع أشكال الضغط على المتظاهرين والمدافعين عن حقوق الإنسان والشخصيات التي تنتقد الحكومة، بما في ذلك من خلال الجماعات العنيفة. وفي هذا الصدد، ندين بشدة أعمال العنف التي ترتكبها وحدات شبه عسكرية، لا سيما اختطاف المحامي كارلوس كارديناس ثيبدا في ٢٠ آب/أغسطس، وتدابير التخويف والاعتقالات التي تعرض لها ممثلو النقابات ومنظمات الدفاع عن حقوق الإنسان. إن المسؤولية الرئيسية للحكومة هي ضمان سلامة السكان واحترام حقوقهم. وجميع الإجراءات القضائية ضد الأشخاص الذين ألقي القبض عليهم يجب أن تجري وفقا لسيادة القانون، وإلا فإن السلطات النيكاراغوية ستفقد تدريجيا كل أشكال الشرعية، مما يهدد في نهاية المطاف استقرار دولة نيكاراغوا. وحتى نكون واضحين، فإن فرنسا ترى، الآن أكثر من أي وقت مضى، أن احترام الحقوق الأساسية هو حجر الزاوية للشرعية والاستقرار السياسي في نيكاراغوا وفي أماكن أخرى.

نقطتي الثانية تتعلق بالحوار الوطني. إن فرنسا تدعو حكومة نيكاراغوا إلى الحفاظ على مسار الحوار الوطني، الذي أطلق تحت رعاية المؤتمر الأسقفي لنيكاراغوا. وبهذا الحوار الوطني يرتهن التوصل إلى حل سلمي وتفاوضي للأزمة الراهنة وإحراز التقدم في المناقشات بشأن إرساء الديمقراطية والعدالة. ولا يسعنا سوى الإعراب عن أسفنا لتوقفه. وينبغي الإشارة إلى أن التحالف المدني من أجل للعدالة والديمقراطية قد طلبت رسميا استئناف هذا الحوار، كما أعرب المؤتمر الأسقفي مؤخرا عن استعداده لمواصلة عمل الوساطة الذي يقوم به. ومن مسؤولية حكومة نيكاراغوا الآن أن تغتنم هذه الفرصة لبدء حوار وطني ذي مصداقية، دون شروط مسبقة، بهدف حل هذه الأزمة بالطرق السلمية.

وأخيرا، سيدي الرئيسية، إن التحسين الدائم للحالة في نيكاراغوا يرتهن بالتعاون الوثيق مع المنظمات المتعددة الأطراف، وعلى رأسها منظمة الدول الأمريكية والأمم المتحدة. وفي هذا الصدد، فرنسا تأسف لقرار السلطات في نيكاراغوا طلب مغادرة بعثة مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان في أعقاب نشر تقريرها عن الحالة في نيكاراغوا. وندعو السلطات النيكاراغوية إلى إعادة النظر في قرارها والتعاون مع المفوضية، في إطار احترام ولايتها واستقلاليتها. والواقع أن هذا التعاون لا غنى عنه لتحديد المسؤولين عن تلك الأعمال وتقديمهم إلى العدالة.

وهكذا أعربت فرنسا عن دعمها لإنشاء آلية تحقيق دولية مستقلة، على النحو الذي أوصت به لجنة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان. إن هذه الآلية الخاصة للرصد في نيكاراغوا، التي أنشئت في حزيران/يونيه، يجب أن تقوم، تحت إشراف فريق الخبراء المستقلين المتعدد التخصصات، بتسليط الضوء على حقائق بالغة الخطورة. ونرحب أيضا بإنشاء لجنة للتحقق والأمن – ستشمل ١٢ من أعضاء الحوار الوطني، وممثلي الكنيسة والأمم المتحدة ومنظمة الدول الأمريكية ولجنة البلدان الأمريكية والاتحاد الأوروبي – للتحقق من تهيئة الظروف الملائمة لتحقيق السلام في البلد.

وصحيح أن الآليات اللازمة لحل هذه الأزمة ليست قائمة فحسب، بل هي في المتناول. ولذلك، فإننا نشجع بقوة الحكومة النيكاراغوية على استخدامها من أجل إعادة نيكاراغوا إلى طريق الازدهار والاستقرار السياسي اللذين يتطلع إليهما شعب هذا البلد.

السيد فان أوستيروم (هولندا) (*تكلم بالإنكليزية*): أولا، أود أن أشكر السفيرة بيرس وفريقها على فعالية وكفاءة رئاستهما للمجلس في الشهر الماضي. وفد كان تنظيمهما للوقت جديرا بالثناء. ثانيا، نهنئكم بحرارة، سيدتي الرئيسة، وفريقكم على

توليكم رئاسة المجلس لهذا الشهر. وأود أن أؤكد لكم دعم بعثتنا ودعمي الشخصي لرئاستكم في هذا الشهر في الطموح.

ونرحب بالفرصة المتاحة لمناقشة التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية فيما يتعلق بالحالة في نيكاراغوا. ونشكر السيد غونزالو كونكي، والسيد فيليكس مارادياغا على إحاطتيهما الإعلاميتين القيمتين.

على مر التاريخ، ارتبط شعبا مملكة هولندا ونيكاراغوا بعلاقات حميمة. وهذا هو أساس استمرار مشاركتنا مع نيكاراغوا وسبب إجرائنا لمحادثات مكثفة مع الوزير مونكادا بشأن قلقنا العميق فيما يتعلق بالتطورات الأخيرة في نيكاراغوا. ونرحب بوزير خارجية نيكاراغوا في المجلس اليوم، ونعتقد أن الحوار عنصر حاسم من عناصر الوقاية. ونشكره على حضوره معنا اليوم.

سأركز اليوم على ثلاث مسائل: أولا، شواغلنا إزاء الحالة في نيكاراغوا؛ ثانيا، مسألة الوقاية، وثالثا، دعم جهود الوساطة.

وتتعلق النقطة الأولى بشواغلنا إزاء الحالة الراهنة. إن مملكة هولندا يساورها قلق عميق إزاء الأحداث الجارية في نيكاراغوا منذ ١٨ نيسان/أبريل. فقد قتل أكثر من ٣٥٠ شخصا وأصيب أكثر من ٢٠٠٠ آخرين منذ ذلك الحين. ولم تحم الحكومة مدنييها. ولم تكفل الحق في الاحتجاج السلمي. ولم تكفل الحماية لحرية الصحافة. وعلى العكس من ذلك، هناك الكثير من الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، بما في ذلك الاستخدام غير المتناسب للعنف والقتل خارج نطاق القضاء والاختفاء القسري. ووفقا لمصادر موثوقة، فإن معظم تلك الجرائم ارتكبها مسؤولون حكوميون وجماعات شبه شرطية وأشخاص ثالثة مسلحة. ويساورنا القلق تحديدا إزاء العنف والقمع والاعتقالات التعسفية التي تجري منذ بداية تلك الاحتجاجات. وبالإضافة إلى ذلك، ثمة دلائل على إعاقة وصول المحتجين إلى الرعاية الصحية، في حين تم فصل أكثر من ١٠٠ من العاملين في المجال الطبي من عملهم. لدينا رسالة بسيطة – هذا القمع يجب أن يتوقف.

وهذا يقودني إلى النقطة الثانية، مسألة الوقاية. إننا نرحب بكوننا نناقش الحالة في نيكاراغوا في مجلس الأمن اليوم، ونعتبرها فرصة للحوار. ولذلك، نرحب بالإحاطة الإعلامية التي قدمها السيد مارادياغا، ونتطلع إلى البيان الذي سيدلي به الوزير مونكادا. إن الإنذار المبكر ومنع نشوب النزاع من الأولويات الهامة لمملكة هولندا. ونحن نرى دورا رئيسيا يضطلع به مجلس الأمن في منع نشوب النزاع من خلال معالجة الأسباب الجذرية، مثل انتهاكات حقوق الإنسان. لذلك، ينبغي للمجلس أن يدعم الجهود الوقائية والوساطة فيما يتعلق بالحالة في نيكاراغوا، بهدف الحفاظ على الاستقرار وتعزيز السلام في المنطقة.

وهذا يقودني إلى النقطة الثالثة، دور المنظمات المحلية والإقليمية. في رأينا، أن إشراك الجهات الفاعلة المحلية والإقليمية أساسي لمعالجة الأزمة الحالية. ونحن نحيي العمل الدؤوب لأساقفة الكنيسة الكاثوليكية في نيكاراغوا كوسيط. ونشيد بالجهود الهامة التي تبذلها منظمة الدول الأمريكية لدعم الحوار في نيكاراغوا. كما رحبنا بالدعوات الأولية التي وجهتها السلطات في نيكاراغوا إلى مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان ولجنة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان والاتحاد الأوروبي لزيارة نيكاراغوا ودعم الحوار.

ومع ذلك، فإن عدم إحراز تقدم فيما يتعلق بالحوار أمر يبعث على القلق. ونحن نأسف لقرار حكومة نيكاراغوا بإنهاء وجود بعثة المفوض السامي لحقوق الإنسان، الأمر الذي يتعارض مع روح الحوار ومبادئ المساءلة الكاملة عن انتهاكات حقوق الإنسان وكفالة العدالة لضحايا العنف. ونتوقع من السلطات أن تنظر بجدية في استنتاجات المفوض السامي وأن تتخذ إجراءات عاجلة لتنفيذ التوصيات الواردة في تقريره. ونحث السلطات في نيكاراغوا على التعاون الكامل مع المنظمات

الدولية ذات الصلة، وتوفير الوصول الضروري إلى المعلومات. والتحقيق المستقل في انتهاكات حقوق الإنسان أمر بالغ الأهمية لحل مستدام. ويجب تقديم مرتكبي انتهاكات حقوق الإنسان إلى العدالة.

وفي هذا الصدد، فإن مملكة هولندا تدعم أنشطة لجنة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان، فضلاً عن أنشطة الفريق المتعدد التخصصات من الخبراء المستقلين في منظمة الدول الأمريكية، التي تهدف إلى دعم مؤسسات نيكاراغوا والإسهام في التحقيقات في أحداث العنف الأخيرة. ونحث نيكاراغوا على التعاون الكامل مع منظمة الدول الأمريكية والأمم المتحدة.

وأود أن أختتم بياني باللغة الإسبانية.

(تكلم بالإسبانية)

ندعو السلطات في نيكاراغوا إلى الكف عن العنف فورا وحماية مواطنيها وحقهم في الاحتجاج السلمي. ونرحب بالمشاركة القوية لمنظمة الدول الأمريكية وغيرها من الجهات الفاعلة الإقليمية في التصدي للحالة الراهنة، ونشجع ذلك. وندعو السلطات في نيكاراغوا إلى تنفيذ توصيات لجنة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان ومكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان دون إبطاء، ولا سيما اتخاذ كل الخطوات اللازمة لتنشيط الحوار بشأن إرساء الديمقراطية والعدالة، الأمر الذي سيمهد الطريق إلى حل سلمي مستدام للحالة في نيكاراغوا.

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): إنني معجبة للغاية بالإسبانية التي تكلم بها ممثل هولندا.

السيد آدوم (كوت ديفوار) (*تكلم بالفرنسية*): في البداية، أود أن أعرب لكم، سيدتي، عن تهانئ وفدي الحارة ونتمنى لبلدكم كل التوفيق في رئاسته لمجلس الأمن لشهر أيلول/سبتمبر. ويسرني أيضا أن أعرب عن شكر وفدي للسفيرة كارين بيرس وفريقها بالكامل على البراعة في إدارة عمل مجلس الأمن، فضلا عن أهمية المواضيع التي جرى تناولها خلال آب/أغسطس برئاسة المملكة المتحدة. أشكر السيد غونزالو كونكي، رئيس ديوان الأمين العام لمنظمة الدول الأمريكية، والسيد فيليكس مارادياغا، ممثل المجتمع المدني، على إحاطتيهما الإعلاميتين. وأرحب بحضور السيد دينيس رونالدو مونكادا كوليندريس، وزير خارجية نيكاراغوا، بيننا.

منذ نيسان/أبريل، ونيكاراغوا في خضم المظاهرات الاجتماعية – السياسية، التي لا يبدو أنها انفضت. والحلقة المفرغة متمثلة في قمع الاحتجاجات الاجتماعية قد خلفت أكثر من ٣٠٠ قتيل وأدت إلى نزوح أكثر من ٠٠٠ ٢٣ من مواطني نيكاراغوا إلى كوستاريكا المجاورة، حيث تصارع الملاجئ للتعامل مع التدفق المتزايد واحتياجات اللاجئين. والحوار من أجل السلام بين الحكومة والمجتمع المدني، تحت رعاية المؤتمر الأسقفي في نيكاراغوا، بغية التوصل إلى حل سلمي للأزمة، لم يحقق بعد النتائج المرجوة. وانعدام الثقة المتبادل بين الحكومة ومنظمات المجتمع المدني قد امتد إلى الأسقفية التي تتهمها الحكومة بالتحيز لصالح المحتجين، مما يزيد من الطابع المعقد للحالة.

كما أن النداءات العاجلة التي وجهها المجتمع الدولي من أجل الوقف الفوري للعنف – وهو شرط أساسي لتهيئة بيئة مؤاتية لاستئناف الحوار الاجتماعي والسياسي – لم تلق أي استجابة. وفي هذا الصدد، فإن طرد أعضاء بعثة مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان من نيكاراغوا مؤخراً أمر لا يبشر بالخير. وفيما يتعلق بالجمود الحالي والتدهور المستمر للحالة الاجتماعية – السياسية، تود كوت ديفوار أن تعرب عن قلقها الشديد إزاء المخاطر المرتبطة بتفاقم النزاع، إذ على الرغم من كونه داخليا في الوقت الحاضر – فإن العواقب الإنسانية الطويلة الأجل قد تكون غير مسبوقة بالنسبة لنيكاراغوا والبلدان المجاورة. ولذلك، فإن بلدي يحث الحكومة ومنظمات المجتمع

المدني على نبذ العنف واستئناف المفاوضات دون إبطاء من أجل التوصل إلى حل سلمي للأزمة بما يحقق مصالح شعب نيكاراغوا على أفضل وجه.

ويذكرنا التاريخ الحديث للبشرية بالعديد من الحالات التي تطورت فيها الأزمات المنخفضة الحدة في البداية إلى نزاعات مسلحة ذات عواقب إنسانية مختلفة ومأساوية في كثير من الأحيان. وقد نشأت تلك المآسي، التي لا تزال تهز ضميرنا الجماعي، بسبب تعنت الأطراف المعنية في عدم الاعتراف بخطورة الحالة في بلدها، من جهة، وعدم وجود الاهتمام ورد الفعل المناسب من جانب المجتمع الدولي، من جهة أخرى. وبما أن الدبلوماسية الوقائية مقبولة بالإجماع باعتبارها أكثر الوسائل فعالية في منع نشوب النزاعات وإدارتها، فإن بلدي يحث الأمم المتحدة ومنظمة الدول الأمريكية على استخدام مجموعة الأدوات المتاحة لهما في إطار نهج وقائي بغية إقامة حوار بناء مع جميع الجهات الفاعلة في الأزمة في نيكاراغوا وفيما بينها.

وهذا هو السبب الأساسي لتأييدنا للاقتراح الذي تقدم به أعضاء المجلس لوضع مسألة نيكاراغوا على جدول أعمالنا لشهر أيلول/سبتمبر.

وذلك من صميم تأييدنا للاقتراح الذي قدمه أعضاء المجلس بشأن إدراج مسألة نيكاراغوا في برنامج العمل لشهر أيلول/سبتمبر. ولذا يكرر وفد بلدي النداء الصادر عن الأمين العام أنطونيو غوتيريش بالوقف الفوري للعنف واستئناف الحوار السياسي بين النيكاراغويين – بوصفه الضمان الوحيد لاستعادة السلام والاستقرار الدائمين.

وختاما، ما تزال كوت ديفوار مقتنعة بأنه لن تتسنى استعادة الحالة السلمية في نيكاراغوا إلا إذا ما أبدى النيكاراغويون أنفسهم استعدادا والتزاما بملكية الآليات القائمة للتخفيف من حدة التوترات داخل نيكاراغوا والمنطقة دون الإقليمية برمتها. وفي رأينا، أنه لا مناص للمجلس من تقديم الدعم لهم في ذلك الصدد.

السيدة فرونيكا (بولندا) (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكركم جزيل الشكر، سيدتي الرئيسة، على عقد هذه الجلسة، وأعرب لكم عن دعمنا الكامل خلال رئاستكم للمجلس في شهر أيلول/سبتمبر. وأود أيضا أن أشكر مقدمي الإحاطتين، السيد غونزالو كونكي، والسيد فيليكس مارادياغا، على بيانيهما. وأرحب أيضا بمعالي السيد دينيس مونكادا كوليندريس، وزير خارجية نيكاراغوا.

قبل أسبوع فقط، ناقشنا مسألتي الوساطة والتسوية السلمية للمنازعات في هذه القاعة (انظر S/PV.8334). وأكدت ما يزيد على ٧٠ من الدول الأعضاء التزامها مجددا بالدبلوماسية الوقائية والتسوية السلمية للمنازعات، سواء كانت بين الدول أم نزاعات داخلية. ولذلك، أود أن أذكّر أعضاء مجلس الأمن بأننا نتفق تماما مع سياسة الأمين العام المعنية بإيلاء الأولوية لمنع نشوب النزاعات والتصدي لأسبابها الجذرية قبل تفاقمهما وتصبح ذات آثار لا يمكن تغييرها.

وإن من مسؤوليتنا، بصفتنا أعضاء في المجتمع الدولي، ألا نغض الطرف عن مثل هذه الأزمات الحادثة الآن في نيكاراغوا. وبدلا من إغفالها، فإن علينا أن ننظر –كما دعتنا مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان – إلى تقريرها الأخير عن نيكاراغوا – إلى الحالة الراهنة في سياق أوسع لمعرفة العواقب المحتملة التي قد تترتب عنها على المنطقة.

ويساور بولندا القلق الشديد إزاء التطورات الأخيرة في نيكاراغوا. ونشعر بالقلق أيضا إزاء أعمال القمع والعنف التي أسفرت عن مقتل المئات وآلاف الجرحى. ويجب على السلطات في نيكاراغوا الاحترام الكامل والامتثال لمعايير حقوق الإنسان الواجبة التطبيق فيما يتعلق بالحق في التجمع السلمي وحرية التعبير. وليس هناك ما يبرر الاستخدام المفرط وغير المتناسب

للقوة ضد المتظاهرين السلميين، كما لا يوجد مبرر لمضايقة وترهيب الناشطين السياسيين والمدنيين.

وبوسع المنظمات الإقليمية أن تثبت دائما كفاءتها العالية في مجال الوساطة. فقربها الجغرافي من الجهات الفاعلة المعنية في النزاعات يساعدها على تعميق فهمها لخصوصية المشكلة المحددة، وهي أفضل استعدادا لفهم التفاصيل الدقيقة التي قد نغفل عنها. ولها قدرة ممتازة أيضا على وضع الأساس اللازم للمصالحة المستدامة الوطيدة.

ولذلك السبب، تشيد بولندا بالجهود التي تبذلها منظمة الدول الأمريكية لحل الأزمة ومن ثم رصد الحالة عن كثب. ونود أن نعرب عن دعمنا القوي للعمل الذي تقوم به منظمة الدول الأمريكية، ونأمل أن يبدأ الحوار الشامل والمثمر، بمشاركة فريق الخبراء المستقلين المتعدد التخصصات المعني بنيكاراغوا. وفي الوقت نفسه، نشعر بالقلق الشديد لعدم إبداء الأطراف حتى الآن ما يكفي من الإرادة أو الاستعداد للمشاركة في هذا الحوار. ونحث الأطراف المتنازعة على إجراء حوار حقيقي ومفتوح، فضلا عن بدء التعاون مع منظمة الدول الأمريكية والاستفادة من المنتدى الذي توفره. ولئن كانت راغبة عن ذلك، فلعل من الضروري التسليم بدور وسيط سلام أو ميسر خارجي للحوار.

ويجب علينا جميعا التخلي عن وهم أن لدينا فائضا من الوقت لإنفاقه في المناقشات أو المداولات. وبالنظر إلى المخاطر الكبيرة في هذه الحالة - كحياة أصدقائنا في نيكاراغوا - فقد أصبح الوقت ترفا بعيد المنال. وعليه، ندعو الحكومة النيكاراغوية إلى عدم النظر إلى المناقشة التي نجريها اليوم باعتبارها محاولة لوصم البلد وإشانة سمعته. ونعتقد ألا علاقة لاجتماعنا هذا بأي لعبة لإلقاء اللوم على الآخر أو بتوجيه أصابع الاتهام إلى أحد، بل إنه إقرار بخطورة المشكلة ولتقديم يد المساعدة في حل المشاكل.

السيد عمروف (كازاخستان) (*تكلم بالإنكليزية*): يهنئكم وفد بلدي وفريقكم، سيدتي الرئيسة، على توليكم رئاسة مجلس الأمن لشهر أيلول/سبتمبر. ونعرب عن تهانينا إلى زملائنا من المملكة المتحدة على قيادتهم المقتدرة للمجلس خلال الشهر الماضي.

ونود بداية، أن نشكر مقدمي الإحاطات على بياناتهم. ونرحب أيضا بوجود وزير خارجية نيكاراغوا، دينيس مونكادا كوليندريس معنا.

تراقب كازاخستان التطورات في نيكاراغوا عن كثب. ونسلّم بالحق في التجمع السلمي وندين جميع أعمال العنف والهجمات على المدنيين. ونعرب عن مواساتنا وتعازينا لأسر القتلى.

ونعتقد اعتقادا راسخا بأن حكومة نيكاراغوا وشعبها سيتمكنان من التغلب على الوضع الراهن والتوصل إلى حل المشاكل القائمة بغية إحلال السلام والأمن، مع الاحترام الواجب للحقوق والحريات الأساسية. وينبغي أن يكون حل كهذا سلميا وديمقراطيا، وأن يتم السعي إليه في إطار الدستور وعن طريق تعزيز الحوار بين الجهات الفاعلة السياسية في البلد على وجه التحديد. ونرى أيضا أنه ينبغي أن تمتنع جميع الأطراف المعنية عن العنف أو الأعمال الاستفزازية.

ونلاحظ مع الارتياح انخفاض مستوى التوتر في نيكاراغوا مع استمرار تطبيع الحالة تدريجيا. ونشيد بإطلاق الحوار الوطني في نيكاراغوا، بوساطة من الكنيسة الكاثوليكية، الذي يتوقع منه وضع نهج لحل المشاكل القائمة بما يمكّن من ضمان تحقيق التنمية المستدامة للبلد.

وتؤيد كازاخستان بقوة مبدأ الدبلوماسية الوقائية، غير أنها تعارض التأثير الخارجي في الشؤون الداخلية للبلدان المستقلة بتلك الذريعة. وتلتزم كازاخستان التزاما راسخا بمبادئ سيادة

الدول وسلامتها الإقليمية وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى.

ومادامت الحالة في نيكاراغوا لا تشكّل تهديدا للسلم والأمن الدوليين، فإنها لا تخضع لولاية مجلس الأمن. وينبغي أن تقتصر مشاركة الأمم المتحدة في هذه المرحلة على جهود الوساطة التي تبذلها المساعي الحميدة للأمين العام فحسب.

وأخيرا، نرى أن المشاركة القوية والتعاون القائمين على الاحترام من قبل المنظمات الإقليمية، ولا سيما منظمة الدول الأمريكية في تسوية الحالة، سيشكلان خطوة حاسمة صوب تطبيع الحالة السياسية في نيكاراغوا.

السيد سكوغ (السويد) (*تكلم بالإنكليزية*): أتقدم بالتهنئة لكم، سيدتي الرئيسة، على توليكم رئاسة مجلس الأمن. ونعرب عن احترامنا وتقديرنا وامتناننا للمملكة المتحدة على حسن رئاستها للمجلس خلال الشهر الماضي.

وأود أن أشكر السيد غونزالو كونكي، ممثل منظمة الدول الأمريكية، والسيد فيليكس مارادياغا على إحاطاتيهما الهامتين للمجلس صباح هذا اليوم. وأود أن أنوه أيضا بحضور وزير الخارجية، مونكادا كوليندريس في المجلس هذا الصباح.

لقد أبلغت منظمة الدول الأمريكية ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان على السواء عن أزمة حقوق الإنسان الناشئة في نيكاراغوا، حيث قُتل المئات. وهناك أيضا تقارير مثيرة للقلق عن العنف المستهدف واضطهاد المتظاهرين السلميين والمدافعين عن حقوق الإنسان، علاوة على حوادث التعذيب والعنف الجنسي بحق المعتقلين. وأكثر ما يثير الشعور بالقلق التقارير الواردة عن وجود واستخدام العناصر المسلحة الموالية للحكومة – أو ما يسمى بقوات وحشود الصدمة. ولا شك أن لهذه الأزمة آثارا إقليمية محتملة ولا بد من معالجتها بروح من الدبلوماسية الوقائية.

إن دور مجلس الأمن، أولا وقبل كل شيء، هو دعم هذه الجهود.

ونحض الحكومة على إحياء الحوار الوطني مع جميع الأطراف المعنية، بما في ذلك المعارضة والمجتمع المدني والمدافعين عن حقوق الإنسان. ومشاركة المرأة في هذا الحوار أمر بالغ الأهمية. ذلك هو السبيل الوحيد لكفالة التوصل إلى حل سلمي للأزمة الراهنة.

إننا ندين جميع أعمال العنف، بما في ذلك من المتظاهرين. ويجب أن تتصرف سلطات نيكاراغوا وفقا للقانون الدولي لحقوق الإنسان. لا ينبغي أبدا عرقلة الاحتجاجات السلمية، ولا يمكن أبدا تبرير العنف ضد الذين يستخدمون حقهم في حرية التعبير والتجمع السلمي.

للمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية دور أساسي في منع الأزمات الناشئة من التطور، كما قال الجميع اليوم وكما تبين الإحاطات. ونثني على منظمة الدول الأمريكية لدورها في تشجيع التوصل إلى حل سلمي للحالة في نيكاراغوا. وفي هذا الصدد، ندعو الحكومة إلى المشاركة الكاملة مع منظمة الدول الأمريكية، وكذلك مع لجنة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان.

وللأمم المتحدة أيضا دور هام تضطلع به في دعم التوصل إلى حل سلمي للأزمة، ليس أقله دعم الجهود الإقليمية والدبلوماسية الوقائية. ويؤسفنا طرد بعثة مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان في الأسبوع الماضي، ونأمل في توجيه الدعوة إليها للعودة دون تأخير. نحن نرحب بجهود الأمين العام ونشجعه على مواصلة الانخراط بفعالية. سيواصل الاتحاد الأوروبي الحوار مع جميع الأطراف وتقديم الدعم الفعال لجهود المجتمع الدولي الأوسع نطاقا.

ترتبط السويد بعلاقات ودية وطويلة الأمد مع نيكاراغوا. ونحن ملتزمون تماما بدعم البلد في إيجاد حل سلمي للأزمة الراهنة. ومن بين الأمور حاسمة الأهمية لتحقيق ذلك، استئناف

الحوار الوطني الشامل للجميع والهادف، وإحياء الديمقراطية، واستعادة سيادة القانون، واحترام حقوق الإنسان، والعودة إلى الانخراط مع المجتمع الدولي، بما في ذلك الأمم المتحدة ومنظمة الدول الأمريكية.

السيدة غوادي (إثيوبيا) (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكر السيد غونزالو كونكي، رئيس ديوان الأمين العام لمنظمة الدول الأمريكية، والسيد فيليكس مارادياغا، ممثل المجتمع المدني، على إحاطتيهما الإعلاميتين. ونود أيضا أن نرحب بوزير خارجية نيكاراغوا، معالي السيد دنيس مونكادا كولندريس.

إننا نتابع التطورات في نيكاراغوا. حيث أننا لسنا من المنطقة، فإننا لا ندعي المعرفة و/أو الخبرة بالحالة الناشئة، لكننا استمعنا بعناية كبيرة إلى الآراء المختلفة التي تم الإعراب عنها.

ونرى أنه، عندما يتعلق الأمر بالمسائل المتعلقة بمنطقتنا، وأفريقيا ككل، يتعين إيلاء الاعتبار الكامل لآراء البلدان المعنية، فضلا عن المنطقة والقارة. لقد أظهرت التجارب السابقة أن المشاركة الدولية في أي حالة من الحالات، بما في ذلك مشاركة الأمم المتحدة، لا يمكن أن تكون فعالة ومجدية إلا إذا جرت معايرتها وتنسيقها بعناية مع الجهود الإقليمية.

وعندما يتعلق الأمر بالحالة في نيكاراغوا على وجه الخصوص، فنحن لم نر أي دليل يقنعنا بأنها تشكل تهديدا للسلام والأمن الدوليين. هذا هو الأساس الذي تستند إليه أي مشاركة من جانب مجلس الأمن، على النحو المنصوص عليه في ميثاق الأمم المتحدة. نحن نشعر بالقلق إزاء زيادة العنف في البلد، ولكن في هذه المرحلة فإن الحالة لا تزال مسألة داخلية للنيكاراغويين، يتعين التصدي لها من خلال الحوار والتفاوض الحقيقي فيما بين أصحاب المصلحة السياسيين لإيجاد حل سلمي للأزمة. ونحن نقدر وندعم الجهود الجاري بذلها في هذا الاتجاه.

نحن نعرف تاريخ المنطقة والحساسيات المحيطة بأي تدخل خارجي متصور من خارج المنطقة. ولهذا السبب، هناك حاجة إلى توخي الحذر في التعامل مع الحالة في نيكاراغوا. نفهم أن بعض الأعضاء يرون أن هناك ما يدعو إلى استخدام الدبلوماسية الوقائية. ومن المهم جدا بالفعل بذل جميع الجهود الممكنة لمنع الحالة من الخروج عن نطاق السيطرة. ونعلم أن أفضل سبيل للقيام بذلك بحذر هو من خلال نشر المساعي الحميدة. وإلا كان هناك احتمال بأن يبعث ذلك إشارة خاطئة إلى أصحاب المصلحة في نيكاراغوا ويقوض عملية الحوار الجارية.

نحن نعلم أنه جرى بالفعل الاتصال بالأمين العام، ونلاحظ استعداده للقيام بذلك. في رأينا، فإن ذلك أفضل سبيل إلى الأمام. ونأمل أن يستمر هذا النوع من المشاركة البناءة بهدف تهدئة التوتر السياسي والتوصل إلى حل سلمي للأزمة.

السيد ندونغ مبا (غينيا الاستوائية) (*تكلم بالإسبانية*): في البداية، أود أن أهنئ السفيرة كارين بيرس ووفد المملكة المتحدة على رئاسته الناجحة جدا لمجلس الأمن في آب/أغسطس. كما أتمنى لكم، سيدتي الرئيسة، ولوفدكم النجاح خلال فترة رئاستكم، ونضمن لكم كل الدعم اللازم من وفد غينيا الاستوائية.

وأرحب أيضا بمعالي السيد دينيس مونكادا كولندريس، وزير خارجية نيكاراغوا. كما أود أن أشكر السيد غونزالو كونكي، رئيس ديوان الأمين العام لمنظمة الدول الأمريكية، وممثل المجتمع المدني، السيد فيليكس مارادياغا، على إحاطتيهما الإعلاميتين الشاملتين، اللتين قدمتا شرحا مفصلا في وقته تماما للحالة في نيكاراغوا.

على مدى العقد الماضي، شهدنا العديد من الحالات التي أفضت إلى الموت والإصابات والفظائع الأخرى نتيجة للحرب الأهلية وأعمال الإرهاب، حيث أصبحت الآثار المدمرة

للأسلحة حقيقة واقعة، مما يخلف الضحايا في العديد من أنحاء العالم.

وفقا لميثاق الأمم المتحدة، أنطنا، نحن الدول الأعضاء، بمجلس الأمن المسؤولية الرئيسية عن صون السلم والأمن الدوليين، ونتفق على أن المجلس في اضطلاعه بواجباته بموجب هذه المسؤولية، إنما يعمل بالنيابة عنا. ويستمر الاضطلاع بهذه المهمة بقوة، على الرغم من جميع الصعوبات.

وفي ضوء التهديدات المستمرة للسلم والأمن الدوليين، فمن الضروري تحسين عمل مجلس الأمن بشكل كبير، على الرغم من أنه ملحوظ في العديد من المناطق، مع توخي ما هو منصوص عليه في الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة، الذي يحدد الآليات والوسائل الضرورية للتفاعل فيما بين مجلس الأمن والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، من أجل تعزيز منع نشوب النزاعات وإدارتها وتسويتها بالوسائل السلمية. وتسلم حكومة بلدنا وتقدر القلق الذي يساور مجلس الأمن والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية في مواجهة أي تهديد للسلام والأمن الدوليين.

وفي حالة نيكاراغوا، تعرب حكومتنا عن قلقها الشديد إزاء الأزمة السياسية التي بدأت في البلد في نيسان/أبريل والانتفاضات الشعبية المندلعة في العديد من المدن في البلد، والتي يقودها الطلاب ويؤيدها العمال والمهنيون وأصحاب الأعمال الحرة. هذه الأحداث أودت بحياة المئات وأسفرت عن العديد من الإصابات، مما يؤثر على الحالة الاجتماعية والاقتصادية في البلد تأثيرا كبيرا، على النحو المبين في الإحاطتين اللتين استمعنا إليهما للتو.

تسلم حكومة جمهورية غينيا الاستوائية بحق المواطنين في التظاهر، الذي يقره أيضا النظام القانوني في نيكاراغوا. يجب أن تكون تلك المظاهرات تعبيرا سلميا عن الناس وقدرتها على التجمع، ويجب أن ينظم القانون تطورها واختتامها، مع احترام حقوق الذين لا يؤيدونها.

ونحن مقتنعون بأن أي اختلافات يجب حلها من خلال السعي المستمر من أجل إيجاد حل سلمي عن طريق التشاور والحوار، دائما وفقا لمبادئ القانون الدولي ووفقا للاحترام المطلق لحقوق الإنسان.

ولذلك، نحث الأطراف على مواصلة الحوار الوطني والقيام، تحقيقا لهذا الغرض، بالتماس الدعم من المنظمات الدولية للقيام بدور الوسطاء.

وأود أن أختتم بياني، من جهة، بتشجيع المجتمع الدولي – ولا سيما منظمة الدول الأمريكية والكنيسة الكاثوليكية – على مواصلة دور الوساطة البناء الذي يقوم به من أجل تهيئة الظروف الخارجية اللازمة لتيسير إجراء المشاورات والحوار والاتفاق على تجنب تدهور الحالة ومساعدة الأطراف على التوصل إلى حل عن طريق التفاوض، ومن ناحية أخرى، بدعوة حكومة نيكاراغوا إلى الانفتاح على المجتمع الدولي وتيسير وضع الآليات اللازمة لتسوية الأزمة السياسية الخطيرة التي تمر بها. هذه هي الطريقة التي نعتقد حقا أنه يمكننا بها معالجة الحالة في نيكاراغوا، لا بإدراجها في برنامج عمل مجلس الأمن.

السيد يورنتي سوليث (دولة بوليفيا المتعددة القوميات) (*تكلم بالإسبانية*): بادئ ذي بدء، أود أن أشارك في الإعراب عن الشكر والتهاني إلى السفيرة بيرس وفريقها على توجيه رئاسة مجلس الأمن في الشهر الماضي. كما أتمنى لكم ولوفد بلدكم، سيدتي الرئيسة، كل التوفيق في هذا الشهر.

كما يشرفني أن أشارك في الترحيب بفخامة السيد دنيس مونكادا كولندريس، وزير خارجية نيكاراغوا، وهي بلد شقيق. وأود أيضا أن أرحب بشخص أعتبره صديقا شخصيا، وهو السيد غونزالو كونكي، رئيس ديوان الأمين العام لمنظمة الدول الأمريكية.

إنني آخذ الكلمة للتأكيد مجددا على رفضنا لعقد جلسة اليوم في مجلس الأمن. فهذا مكان للنظر في المسائل المتصلة بالأخطار التي تهدد السلام والأمن، ونيكاراغوا لا تشكل أي نوع من التهديد للمنطقة أو العالم. يتحمل أعضاء مجلس الأمن، ولا سيما الأعضاء الدائمون، المسؤولية عن تجنب تحويل هذه الهيئة إلى أداة لتحقيق غايات سياسية أو أيديولوجية. ولذلك، نعتقد أنه من العبث أن يجري توجيه اهتمامنا، في إطار موضوع ”التعاون الإقليمي ودون الإقليمي“، إلى الحالة الداخلية في إحدى الدول الأعضاء في هذه المنظمة.

وبالمثل، تعتقد بوليفيا أن حجة تناول الحالة في نيكاراغوا اليوم بموجب المادة ٣٤ من ميثاق الأمم المتحدة لا تنطبق، لأنه لا يجري التحقيق في أي نزاع أو حالة قد تؤدي إلى احتكاك دولي أو قد تثير نزاعا يمكن لاستمراره أن يعرض للخطر حفظ السلام والأمن الدوليين، لأن الواقع في نيكاراغوا في الوقت الراهن هادئ نسبيا.

وعلى نفس المنوال، وفقا للمادة ٥٤ من ميثاق الأمم المتحدة، تبقي الهيئات الإقليمية مجلس الأمن على علم بالأنشطة المضطلع بها أو المزمع الاضطلاع بها في إطار الترتيبات الإقليمية من أجل صون السلام والأمن الدوليين.

ولم يتم استيفاء أي من هذه الشروط إذا نظرنا للحالة في نيكاراغوا.

ومن خلال استعراض الأحداث، فقد جرت عمليات التعبئة في نيكاراغوا في نيسان/أبريل وأيار/مايو. ولجأت نيكاراغوا إلى آليات قانونية ودستورية محلية لإحلال السلام في البلد، ودعت إلى إجراء حوار وطني بوساطة من الكنيسة الكاثوليكية، كل ذلك بهدف أساسي يتمثل في إحلال السلام في نيكاراغوا وتحديد المسؤولين عن ارتكاب أعمال العنف وتأجيجها ومحاكمتهم.

إننا جميعا ندرك العدد المؤسف لمئات القتلى أو الجرحى. ونحن مقتنعون بأنه من خلال ما تبذله مؤسسات نيكاراغوا الديمقراطية من جهود، سيتم تحديد المسؤولين على النحو الواجب، ومحاكمتهم ومعاقبتهم بأقصى عقوبة يسمح بها القانون.

عارضت بوليفيا عقد هذه الجلسة استنادا إلى ميثاق الأمم المتحدة، الذي ينص بوضوح على مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأعضاء. كما نعارض التلاعب ببنود جدول الأعمال الذي يتمثل هدفه المشروع في دعم آليات التعاون مع المنظمات الإقليمية لتكون بمثابة مظلة يمكن أن يندرج تحتها كل شيء.

إننا نعارض التلاعب باستراتيجية الأمين العام في مجال الدبلوماسية الوقائية لأغراض بعيدة عن المساعدة على التخفيف من حالة أزمة، الأمر الذي يعمل في الواقع على جعل الحالة أكثر سوءا بمحاولة وضع دولة عضو موضع الاتهام ومنح الحق في أخذ الكلمة لأشخاص لا يمثلون سوى وجهة نظر واحدة في النزاع. فهذا النهج يقوض تعددية الأطراف، ويستنزف الزخم في مجال الدبلوماسية الوقائية، ويزيد من جعل الحوار بين الأطراف بعيد المنال، وينتهك مبادئ السيادة والمساواة بين الدول.

إننا لا نتفق مع ممثلة المملكة المتحدة عندما أشارت إلى التاريخ، لكن التاريخ بالفعل بالغ الأهمية. فهو لا يتيح لنا فقط تكوين وجهة نظر بشأن ما يحدث، ولكنه يتيح لنا تعلم دروس ذات صلة. ومن دواعي الأسف أن تاريخ نيكاراغوا على مدى ما يقرب من قرنين من الزمن تميز بهوس سياسات تدخل الولايات المتحدة. وتجدر الإشارة إلى جنون التوغل الذي قام به جندي المرتزقة وليام ووكر الذي قام، بدعم من رجال أعمال وسياسيين أمريكيين، بغزو نيكاراغوا عسكريا، وأعلن نفسه رئيسا لنيكاراغوا عام ١٨٥٦. وأعقب الغزو الذي قام به جندي المرتزقة غزو عسكري عندما غزت قوات مشاة البحرية

الأمريكية نيكاراغوا في عام ١٩١٢، حيث بقيت حتى عام ١٩٣٣ عندما تمكن تمرد أوغوستو سيزار ساندينو من طردهم من البلد. وفي وقت لاحق، تركت الولايات المتحدة السلطة في يد الحرس الوطني برئاسة أناستاسيو سوموزا – أحد أكثر النظم الدكتاتورية وحشية في أمريكا اللاتينية على الإطلاق – الذي حكم لصالح نفسه وأسرته لأكثر من ٤٠ عاما، بكامل الدعم المالي والاقتصادي والعسكري من ذلك البلد. وفي عام ١٩٧٩، عندما تمكنت جبهة التحرير الوطني الساندينية من دحر الدكتاتور سوموزا في نهاية المطاف، تدخلت الولايات المتحدة مرة أخرى، بتسليح قوات الكونترا ودعمها وتخريب اقتصاد نيكاراغوا حتى دمرته تقريبا.

لهذا السبب يكتسي التاريخ أهمية.

يمكن القول بأنه لم يكن هناك لحظة في التاريخ لم تتعرض فيها نيكاراغوا للتدخل والاعتداء والتهديد. في الواقع، على نحو ما ذكرنا ممثل الاتحاد الروسي وبحق، ففي عام ١٩٨٦ خلصت محكمة العدل الدولية، أحد الأجهزة الرئيسية لمنظومتنا، إلى أن الولايات المتحدة مسؤولة عن

> ”تدريب وتسليح وتجهيز وتمويل القوات المناوئة، على حساب جمهورية نيكاراغوا... وانتهاك الالتزامات الواقعة على عاتقها بموجب القانون الدولي العرفي بعدم التدخل في شؤون دولة أخرى“.

إن السياسات التدخلية والتدخل وتمويل جماعات معارضة تشكل المشكلة الكبيرة التي لا تناقش في هذه القاعة. إن المصلحة الحقيقية للولايات المتحدة ليست الدفاع عن الديمقراطية؛ فلو كانت كذلك ما كانت لتستخدم معايير مزدوجة أو تلقي خطبا بشأن الدفاع عن الديمقراطية وفي الوقت نفسه تقوم بتمويل الانقلابات وزعزعة استقرار الحكومات المنتخبة ديمقراطيا.

ليست المصلحة الحقيقية في الدفاع عن حقوق الإنسان؛ وإلا لكانت الدول التي تدعي ذلك وقعت على جميع الاتفاقات الدولية في إطار منظومتنا بشأن الدفاع عن حقوق الإنسان وتعزيزها. إن كانت حقوق الإنسان هي السبب الحقيقي، لم تكن الولايات المتحدة لتنسحب من مجلس حقوق الإنسان، وهو أحد أعظم الإنجازات التي حققتها منظومتنا. وإذا كان الأمر حقا بشأن حقوق الإنسان ما كان ليتم تشجيع التعذيب ولا وضع ملتمسو اللجوء في السجون، الأمر الذي أدى إلى فصل الآباء بشكل لاإنساني عن أطفالهم.

إن التاريخ الحديث لسياسات التدخلتاريخ طويل. وما علينا إلا النظر في ما حدث في مناطق مثل الشرق الأوسط. وكما قلنا في مناسبات عديدة، فقد أدت هذه السياسات في ليبيا وسورية وفي العراق إلى أسوأ الحالات في هذا القرن. فما هي المصلحة الحقيقية؟ المصلحة الحقيقية هي تعزيز حالات عدم الاستقرار واستغلالها لتغيير الأنظمة والسيطرة على الموارد الطبيعية. هذا هو الهدف الرئيسي.

لقد استمعنا باهتمام إلى الإحاطة الإعلامية التي قدمها رئيس ديوان الأمين العام لمنظمة الدول الأمريكية، ونتفق معه بشأن عدد من المسائل، بما في ذلك فيما يتعلق بأن نيكاراغوا لا تحتاج وحدها إلى الديمقراطية والعدالة والحقيقة والسلام بل كافة البلدان في منطقتنا والعالم. وأود أن أضيف أنه إلى جانب الديمقراطية والعدالة والحقيقة والسلام، لا بد أن تنأى الدول بنفسها عن التدخل وسياسات التدخل. فكم من ملايين الدولارات خصصت لتمويل جماعات المعارضة في نيكاراغوا؟ وما هو مصدر ملايين الدولارات المخصصة لتمويل عدم الاستقرار في بلدان مثل نيكاراغوا؟ وعلاوة على ذلك، وفي معرض الحديث عن النظام المتعدد الأطراف، نحن بحاجة أيضا إلى النظر في إنفاذ الجزاءات الانفرادية، التي تشكل انتهاكات للقانون الدولي.

وإن كان المجتمع الدولي يريد حقا مساعدة نيكاراغوا على حل مشاكلها، يجب أن يفعل ذلك في إطار ميثاق الأمم المتحدة. ويجب عليه احترام سيادة نيكاراغوا واستقلالها وسلامتها الإقليمية، وفي الوقت نفسه يدين أي تدخل أو سياسة للتدخل في شؤون الدول وتغيير الأنظمة. إن الحل لمشاكل نيكاراغوا يجب أن يقدمه شعب نيكاراغوا نفسه في إطار سيادة القانون.

السيد وو هايتاو (الصين) (*تكلم بالصينية*): في البداية، أود أن أهنئكم، سيدتي الرئيسة، وفريقكم على تولي رئاسة مجلس الأمن لشهر أيلول/سبتمبر. كما أود أن أشكر المملكة المتحدة على عملها في رئاسة المجلس في شهر آب/أغسطس.

لقد دأبت الصين على الدعوة إلى احترام سيادة البلدان واستقلالها ووحدتها وسلامتها الإقليمية فضلا عن الالتزام بمبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية. وترى الصين أن الحالة في نيكاراغوا لا تشكل تهديدا للسلام والأمن الدوليين، وعليه، يجب على مجلس الأمن ألا يتدخل فيها.

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): سأدلي الآن ببيان بصفتي ممثلة الولايات المتحدة.

قبل شهر، وقفت على جسر سيمون بوليفار الدولي الذي يربط بين فنزويلا وكولومبيا، وشاهدت صفا طويلا من اليائسين الذين يحاولون الفرار من الطغيان. وما يحمله هذا الجسر من مفارقة ومأساة يجب ألا يغيب عنا جميعا. وقد أصبح الآن جسر سيمون بوليفار الدولي، الذي سمي كذلك تخليدا لذكرى المحرر العظيم، طريقا لفرار أبناء شعب جوعه وسجنه ديكتاتور.

ولكن هناك أيضا حكمة في أن آلاف الفنزويليين يعبرون جسر سيمون بوليفار الدولي يوميا. وهي أن حقوق الإنسان الأساسية تُنتهك حينما تدمر قدرة المرء على إطعام أسرته. وتُنتهك حقوق الإنسان حينما تُحرم المرأة من الإعراب عن رأيها في تحديد مستقبلها وتُحرم من حقوق الإنسان. وما يعقب ذلك من عنف وعدم استقرار يتجاوز الحدود. وتصبح أزمة بلد أزمة منطقة برمتها – بل أزمة عالمية. هذه العملية متقدمة للغاية في فنزويلا. وللذين يقولون إن هذا مجرد شأن داخلي من الشؤون الداخلية الفنزويلية أقول: ”قولوا ذلك لشعب كولومبيا. قولوا ذلك لشعب بيرو. قولوا ذلك لشعب البرازيل. قولوا ذلك لشعب إكوادور“. لقد تجاوزنا بكثير المرحلة التي لم تعد فيها مشكلة المخدرات في دولة فنزويلا مجرد مشكلة أمنية فنزويلية.

وها نحن الآن نشهد بداية هذه الدورة المدمرة في نيكاراغوا. إن انتشار الطغيان يتبع نمطا يمكن التنبؤ به. حيث يتم إسكات وسائط الإعلام وأحزاب المعارضة. ويخنق الفساد الفرص الاقتصادية. تهاجم المؤسسات التي يعول عليها السكان خارج إطار الدولة، مثل الجامعات والنقابات والكنيسة وتشيطن، ثم يطلق النظام ميلشياته لاختطاف وتعذيب وإعدام المعارضين. ويتخفى الديكتاتور خلف تلك القوى التي ترهب الدول المجاورة وتراقبها – وكل ذلك بناء على تعليمات النظام وبالنيابة عنه. وعندما ينتفض الشعب في احتجاجات، يمارس ضده المزيد من العنف والمزيد من السجن والمزيد من القتل. ثم تبدأ عمليات النزوح.

وكل ذلك قد حدث بالفعل في فنزويلا. كل هذا يحدث الآن في نيكاراغوا. لقد اعتمد دانييل أورتيغا أساليب الطغاة التي أدعى يوما معارضتها. يجب ألا نتفاجأ. فدانييل أورتيغا ونيكولاس مادورو وجهان لعملة فساد واحدة. وكلاهما من طلاب نفس الأيديولوجية الفاشلة، وكلاهما من الطغاة الذين يعيشون في خوف من شعوبهم. لطالما سيطر نظام أورتيغا على وسائط الإعلام من خلال تولي أفراد الأسرة والأصدقاء والحلفاء الفاسدين السيطرة على المحطات التلفزيونية والإذاعية. وحظر أورتيغا أحزاب المعارضة وتلاعب بدستور نيكاراغوا ليسمح له بثلاث فترات رئاسية مدة كل منها خمس سنوات دون انقطاع،

وعين زوجته نائبة للرئيس ليواصل تولي السلطة والهيمنة على نيكاراغوا حينما يغيب عن الساحة.

وبطريقة استبدادية تقليدية، يسعى أورتيغا إلى تدمير أكثر المؤسسات احتراما التي تقف حقا دعما لشعب نيكاراغوا – الكنيسة الكاثوليكية. فقد استهدف رجال الدين. ونهبت الجمعيات الخيرية الكاثوليكية. ودنست الكنائس. وهو الآن يتشبث بالسلطة بطريقة استبدادية من خلال قتل واحتجاز وتعذيب كل من يجرؤ على معارضته. ووفقا لرابطة حقوق الإنسان في نيكاراغوا، قتل أكثر من ٤٤٨ شخصا وأصيب أكثر من ٢٠٠٠ بجروح.

وكما هو متوقع، أطلق نظام أورتيغا القوات الموالية له وألب المواطنين على بعضهم البعض. واختطف المئات من المعارضين، بمن في ذلك ستة من قادة الطلاب المنخرطين في الحوار الوطني الذين اختفوا أمس. واختفى المئات وطرد في الأسبوع الماضي وفد الأمم المتحدة لحقوق الإنسان. يجب إطلاق سراح جميع الطلاب المحتجزين والسجناء السياسيين الآخرين فورا.

والنتيجة هي بدايات هجرة أبناء نيكاراغوا اليائسين من وطنهم. إذ هاجر أكثر من ٢٥٠٠٠ من النيكاراغويين إلى كوستاريكا منذ بداية الأزمة، واستقبلت هندوراس وبنما والمكسيك المهاجرين وملتمسي اللجوء من نيكاراغوا.

مع مرور كل يوم، تواصل نيكاراغوا الانحدار على طريق معروف. إنه الطريق الذي مرت به سورية. إنه الطريق الذي مرت به فنزويلا. يجب ألا يصبح مجلس الأمن مجرد متفرج إذ تواصل نيكاراغوا السقوط والانزلاق إلى دولة فاشلة وفاسدة ودكتاتورية، لأننا نعرف إلى أين يؤدي هذا المسار. فقد أسفرت الأزمة السورية عن ملايين اللاجئين وغرس بذور عدم الاستقرار في جميع أنحاء منطقة الشرق الأوسط وأوروبا. وأصبح النزوح الفنزويلي أكبر حالة من التشريد في تاريخ أمريكا اللاتينية. وهجرة سكان نيكاراغوا ستقوض قدرات الدول المجاورة لها وتشكل زيادة هائلة في أعداد المهاجرين وطالبي اللجوء في أمريكا الوسطى.

تتضامن الولايات المتحدة اليوم مع شعب نيكاراغوا، ليس فقط لأننا نؤمن بحقوق الإنسان الأساسية ونطالب باحترامها، ولكن أيضا لأن مستقبلنا مرتبط بجيراننا في الأمريكتين. إن ازدهارهم هو ازدهارنا، وأمنهم أمننا. خلال رحلتي إلى كولومبيا، إلتقيت مع العائلات الفنزويلية التي قطعت ثلاث ساعات في الحر الشديد كل يوم لعبور جسر سيمون بوليفار الدولي لتناول وجبة واحدة فقط، وهي الوجبة الوحيدة التي سيحصلون عليها في ذلك اليوم.

لم تصل أسر نيكاراغوا إلى كل هذا اليأس، ولكننا نعرف ما الذي سيحدث إذا لم يتغير شيء. لا يزال لدينا الفرصة لمنع أن يكرر التاريخ نفسه. ولا تزال لدينا الفرصة لمنع الاستبداد من تهديد السلم والأمن. ويطالب شعب نيكاراغوا بأن يكون له صوت مسموع فيما يخص مستقبله. إنه يطالب بالإفراج عن المحتجين المسجونين تعسفاً. ويدعو إلى إنهاء الدكتاتورية والحرية.

لقد اعتمدت منظمة الدول الأمريكية في ١٨ تموز/يوليه، بأغلبية ساحقة قراراً يحمل حكومة نيكاراغوا المسؤولية عن الانتهاكات المستمرة لحقوق الإنسان، ومنذ ذلك الحين أنشأت فريقاً عاملاً للنظر في الحالة في نيكاراغوا. لقد أظهرت منظمة الدول الأمريكية زعامة كبيرة في معالجة التطورات المأساوية في نيكاراغوا. وتدعم الولايات المتحدة بالكامل جهود منظمة الدول الأمريكية.

ومن أجل شعب نيكاراغوا، ومن أجل أمن المنطقة واحترام حقوق الإنسان التي نلتزم بها، أشيد بمجلس الأمن على ضمه صوته القوي إلى أصوات من يطالبون بإنهاء الاستبداد في نيكاراغوا.

أستأنف الآن مهامي كرئيسة لمجلس الأمن.

أعطي الكلمة لوزير خارجية نيكاراغوا.

السيد مونكادا كوليندريس (نيكاراغوا) (*تكلم بالإسبانية*): إن النيكاراغويين يحبون السلام ونحن نعزز الأمن بشكل شامل ونروج لحقوق الإنسان ونناصرها. إن حكومة نيكاراغوا وشعبها يدافعان عن مبادئ استقلال الشعوب وسيادتها وتقرير مصيرها، على النحو المنصوص عليه في ميثاق الأمم المتحدة. على هذا النحو، فإننا نطالب بوضع حد لجميع السياسات التدخلية التي تنتهك القانون الدولي. وهناك توافق في الآراء في مجلس الأمن على أن نيكاراغوا لا تمثل تهديدا للسلم والأمن الدوليين. ولهذا، فإن إدراجها في جدول أعمال هذه الجلسة، يشكل تدخلا واضحا في الشؤون الداخلية لنيكاراغوا وخرقا لميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي.

والواقع، كما يعترف به المجتمع الدولي، بما في ذلك هيئات الأمم المتحدة ووكالاتها، هو أن بلدنا كان عاملا للإستقرار الإقليمي والسلام والأمن، بمؤشرات إيجابية قوية للتنمية الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، والحد من الفقر، والمساواة بين الجنسين وتحقيق أمن المواطن. لقد كان مثالا وحاجزا وقائيا في مكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، والإرهاب ونشاط الاتجار بالمخدرات في المنطقة.

ووفقاً للبنك الدولي وصندوق النقد الدولي واللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، حققت نيكاراغوا نمواً اقتصادياً ثابتاً في المتوسط بنسبة ٥,٢ في المائة في السنوات الأخيرة، مما سمح لها بمضاعفة ناتجها المحلي الإجمالي تقريباً. إن أحد أهم أوجه التقدم في نيكاراغوا هو التخفيف المستدام للفقر. فقد انخفض الفقر العام والفقر المدقع على المستوى الوطني إلى النصف في السنوات الأخيرة، كما أقرت به مختلف المنظمات الدولية.

إن نيكاراغوا طرف في معاهدات حقوق الإنسان وتفي بالتزاماتها المترتبة عليها بموجبها. والمجلس ليس الهيئة المناسبة لمعالجة هذه القضية. وينبغي مناقشة موضوع حقوق الإنسان من خلال حوار بنّاء وغير تصادمي وغير مسيّس، يستند إلى مبادئ الشمولية والحياد والموضوعية وعدم الانتقائية. وسيظل شعبنا يناصر السلام والاستقرار والأمن والتقدم الذي نبنيه.

إن لشعب نيكاراغوا الحق في العيش تحقيق التقدم في سلام. وله الحق في مواصلة إحراز تقدم في القضاء على الفقر ومواصلة سعيه لتحقيق السيادة والكرامة، من أجل تحقيق التنمية المستدامة وتوفير الحياة الكريمة لشعبنا، بدون استثناء من أي نوع، من أجل بلوغ أهداف التنمية المستدامة لخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.

تؤكدحكومتنا وشعبنا من جديد التزامهما العميق بتحقيق السلام ومن ثم يعززان الحوار الحقيقي بين مواطني نيكاراغوا. وهذا هو المسار وهذه هي الطريق التي نسلكها، والحوار الأكثر فعالية يمكن أن يجري بين أفراد شعبنا وداخل أسرتنا. وهذا هو الحوار الذي يقوم به شعب نيكاراغوا، وسنواصل ضمان السلام والاستقرار والتقدم في بلدنا.

نشكر الدول الأعضاء في مجلس الأمن ودولنا الشقيقة التي أدركت أن نيكاراغوا لا تشكل تهديدا للسلم والأمن الدوليين، وبأنها لا تستحق أن تدرج في جدول أعمال المجلس. ويتسق هذا التضامن مع واقع بلدنا ومع مبادئ ومقاصد ميثاق الأمم المتحدة.

ونشير إلى أن محكمة العدل الدولية في لاهاي قد أدانت الولايات المتحدة في عام ١٩٨٦ بسبب الأنشطة العسكرية، والأنشطة شبه العسكرية والأعمال الإرهابية ضد نيكاراغوا. إن شعب نيكاراغوا والمجتمع الدولي ينتظران من الولايات المتحدة الوفاء بشروط إدانتها بتعويض نيكاراغوا وإيقاف جميع أعمال العدوان والتدخل. هكذا تستطيع الولايات المتحدة احترام حقوق الإنسان لشعب نيكاراغوا.

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل كوستاريكا.

السيد كاراثو ثيليدون (كوستاريكا) (*تكلم بالإسبانية*): تشكر كوستاريكا رئاسة المجلس على عقدها هذه الجلسة بشأن الحالة في نيكاراغوا. ونعتقد أنها مناسبة من حيث التوقيت وضرورية. ويبرز التقرير المعنون ”انتهاكات حقوق الإنسان والاعتداءات في سياق الإحتجاجات في نيكاراغوا“، الصادر عن مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، على ”التراجع المنهجي لحقوق الإنسان“ في ذلك البلد. ويتعين أن تعطينا هذه الجلسة الفرصة لإيجاد سبيل لضمان الإحترام التام لحقوق الإنسان في نيكاراغوا من أجل الحفاظ على السلم الاجتماعي وضمان السلام الإقليمي المستدام.

لقد استمعنا بعناية إلى إحاطات السيد غونثالو كونكي، رئيس هيئة الأركان في مكتب الأمين العام لمنظمة الدول الأمريكية، والسيد فيليكس مارادياغا، الذي نعرب له عن امتناننا.

لقد أصغينا بعناية للبيان الذي أدلى به وزير خارجية نيكاراغوا، السيد دنيس مونكادا كولندريس.

إن الحالة في البلد الشقيق إلى الشمال منا مسألة ذات أولوية بالنسبة للشعب النيكاراغوي ولكوستاريكا، إذ أن كل ما يحدث في تلك المنطقة الجغرافية الصغيرة والمترابطة يؤثر بشكل مباشر أو غير مباشر علينا، وكذلك على كامل منطقة أمريكا الوسطى. لا يمكن لكوستاريكا أن تقف موقف اللامبالاة ولن تفعل أمام المعاناة وحالة عدم اليقين التي يعيش فيها من نعتبرهم أشقاء وشقيقات. لقد ظلت كوستاريكا متسقة في الإعراب عن قلقها إزاء تدهور سيادة القانون واحترام حقوق الإنسان في نيكاراغوا. فمنذ نيسان/أبريل، حين بدأ النزاع، أعربنا عن الجزع إزاء تصاعد العنف والقمع الذين أوديا بالفعل، وفقا لتقرير مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، بحياة المئات وأديا إلى موجة مؤسفة من الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، وبالتالي إلى تهديد أمن وسلامة الآلاف من النيكاراغويين.

وكما ذكرنا، وحسبما يبين التقرير، فإننا نرى أن عمليات الإعدام خارج نطاق القضاء، وحالات الاختفاء القسري وإعاقة الوصول إلى الرعاية الطبية والاحتجاز التعسفي أو غير القانوني الواسع الانتشار وسوء المعاملة وحالات التعذيب والعنف الجنسي في مراكز الاحتجاز، كلها أمور غير مقبولة. فقد أدت إلى التآكل المنتظم لحقوق الشعب النيكاراغوي الإنسانية، فضلا عن القمع والتخويف الانتقائي للمتظاهرين وأسرهم وللطلاب والصحفيين والقادة الاجتماعيين والمدافعين عن حقوق الإنسان والوسطاء، وغيرهم. وتمشيا مع القانون الدولي، لا بد من الإشارة إلى أن كل بلد مسؤول في المقام الأول عن ضمان أمن سكانه وحمايتهم، وفي حال عدم القيام بذلك، يتعين على المجتمع الدولي حماية حقوق الإنسان الخاصة بهؤلاء الأشخاص.

لقد شهدنا، على مدى أشهر، هجرة خطيرة وتداعيات اجتماعية واقتصادية لم تقتصر على نيكاراغوا وحدها، بل انتشرت خارج حدودها. ويمكن لازدياد عمق الأزمة السياسية والاجتماعية والاقتصادية في نيكاراغوا والقمع وعدم احترام الحريات الأساسية وحقوق الإنسان من قبل السلطات أن يتسبب في تصعيد جامح للأزمة التي قد يؤثر تأثيرا مباشرا على استقرار وتنمية بلدان وشعوب أمريكا الوسطى. لقد شهدت كوستاريكا، منذ الأحداث الأولى للمظاهرات الطلابية التي قمعت بعنف غير عادي، زيادة كبيرة في طلبات اللجوء وتدفقات المهاجرين من نيكاراغوا. وقد ازداد عدد المهاجرين النيكاراغويين زيادة كبيرة، بمن فيهم الضعفاء من الناس بصفة خاصة، التماسا للأمان ولفرص أفضل. كما أن عدد طلبات اللاجئين قد زاد أيضا – من أربعة طلبات في كانون الثاني/يناير من هذا العام إلى ٤ ٠٧٤ في شهر آب/أغسطس وحده. وفي

المجموع ورد، خلال الأشهر الثمانية الأولى من هذا العام، أكثر من ١٢ ٨٣٠ طلب من مواطنين نيكاراغويين.

لقد ظلت أولوية كوستاريكا على الدوام، كبلد مقصد وعبور ومنشأ يحترم حقوق الإنسان، تتمثل في حماية الناس واحترامهم وصون كرامتهم وسلامتهم. ولأجل تحقيق تلك الأهداف، ظلت المؤسسات الكوستاريكية تستجيب دائما بروح من المسؤولية، كما هو الحال في هذه الحالة، على نحو منظم ووفقا للمعايير الوطنية والدولية. وبالمثل عملنا عن كثب، منذ البداية، مع المنظمات الدولية ووكالات الأمم المتحدة ذات الصلة، مثل مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والمنظمة الدولية للهجرة، وغيرهما، وقد احتفظنا معها بعلاقة وثيقة وتلقينا منها دعما مقدرا.

ويود بلدنا أن يعيد تأكيد اقتناعه بأن الطريق إلى الحوار الملتزم والفعال يجب أن يكون هو الحل للنزاع السياسي الذي يعصف بشعب نيكاراغوا، الذي تربطنا به روابط جوار وتقارب وإخاء تاريخية عميقة. ونحث حكومة نيكاراغوا على استعادة الظروف التي تكفل إمكانية إجراء الحوار بين جميع الأطراف. بالنظر إلى الظروف الحالية، لا يمكن لكوستاريكا أن تظل صامتة. سنواصل الكلام دفاعا عن السكان الذين يخضعون لإجراءات تعسفية تشكل انتهاكا للالتزامات المنصوص عليها بموجب مختلف عهود ومبادئ حقوق الإنسان. وتحض كوستاريكا على استجابة فورية من الحكومة النيكاراغوية والمجتمع الدولي للتصدي للحالة الخطيرة وغير المستدامة. وسنواصل التكلم إلى أن يعود الصواب وحسن التقدير والاحترام الكامل لحقوق الإنسان إلى نيكاراغوا.

وتعيد كوستاريكا تأكيد دعمها للإجراءات التي تدعو لها منظمة الدول الأمريكية، التي يجري طرحها على المجلس الآن، والتزامها بها. ويرحب بلدنا على وجه الخصوص باتخاذ المجلس الدائم لمنظمة الدول الأمريكية القرار CP/RES. 1108، الذي ينص على:

”إعادة تأكيد إدانته القوية لجميع أعمال العنف والقمع وانتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان التي ترتكبها الشرطة والجماعات شبه الشرطية وغيرها ضد شعب نيكاراغوا، وقلقه البالغ إزاءها“.

ونكرر طلب المجلس الدائم للجنة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان، وإدارة التعاون والمراقبة الانتخابيين ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان والأمين العام لمنظمة الدول الأمريكية والاتحاد الأوروبي إلى اتخاذ خطوات للمساعدة على كبح الأزمة في نيكاراغوا. ونطلب من المجتمع الدولي ومجلس الأمن أن يحض حكومة نيكاراغوا على التوقف فورا عن استخدامها المفرط للقوة، وعلى أن تمتثل لجميع توصيات لجنة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان بشأن الحالة الراهنة في نيكاراغوا وعلى استئناف حوار جاد، يقوم على الاحترام والالتزام والثقة – وهو السبيل الوحيد إلى حل قائم على توافق الآراء بين النيكاراغويين ولمصلحة النيكاراغويين.

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل جمهورية فنزويلا البوليفارية.

السيد سواريس مورينو (جمهورية فنزويلا البوليفارية) (*تكلم بالإسبانية*): إن جمهورية فنزويلا البوليفارية، كعضو مسؤول في المجتمع الدولي، قد طلبت المشاركة في جلسة مجلس الأمن هذه، انطلاقا من التزام ثابت بالحفاظ على أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي كمنطقة سلام، وفقا للإعلان الذي اعتمده رؤساء دول وحكومات جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في مؤتمر القمة الثاني لهذه المنظمة عام ٢٠١٤.

واسمحوا لنا أولا أن نشير إلى الإجراءات ذات الصلة، وأن نعرب بالتالي عن رفضنا استغلال المواضيع المدرجة بالفعل في جدول أعمال مجلس الأمن، مثل بند اليوم، لحملنا على معالجة الحالات الداخلية لبلدان ذات سيادة، وهو ما يشكل انتهاكا صارخا لولايات هذه الهيئة ولميثاق الأمم المتحدة، وفي

الوقت نفسه، فإنه يكرس سابقة خطيرة ويشهد مرة أخرى على الطابع التعسفي لهذه الرئاسة. وفي هذا الصدد، ترفض فنزويلا أيضا طرح مجلس الأمن المستمر لمواضيع، خصوصا عند تناول مسائل، مثل تلك التي يجري تناولها اليوم، لا تشكل بأي حال من الأحوال تهديدا للسلم والأمن الإقليميين – ناهيك عن السلم والأمن الدوليين. ولهذا السبب، نؤكد أن النظر في الحالة في نيكاراغوا يقع خارج نطاق ولاية المجلس، الذي أوكلت إليه اختصاصاته بشكل واضح بموجب الميثاق.

وفنزويلا يثلج صدرها السلام الاجتماعي والاستقرار اللذين يتمتع بهما شعب نيكاراغوا الشقيق اليوم، بعد أن سقط ضحية موجة من العنف الإرهابي قرابة أربعة أشهر، وهو ما شجعته ونظمته ومولته عوامل خارجية، بهدف الإطاحة بحكومة البلد الشرعية والدستورية والمنتخبة ديمقراطيا. بيد أننا ندق ناقوس الخطر لأن العدوان الخارجي ما زال مستمرا، بما في ذلك من خلال مبادرات التدخل التي يفترض أن من يفرضها منظمة الدول الأمريكية، التي ترصد لها الأموال في ميزانية وزارة خارجية الولايات المتحدة للسنة المالية ٢٠١٨، استجابة للمصالح الاستراتيجية لذلك البلد. وعليه، فإن المتحدث باسم تلك الوكالة، الذي تكلم في وقت سابق، لا يعدو أن يكون متحدثا رسميا باسم تلك المصالح، مما يجسد مرة أخرى انتهاكا صارخا لمبدأ السيادة وحق الشعوب في تقرير المصير، المكرس في الميثاق التأسيسي للمنظمة، الذي يبدو أنه يضع عقبة في طريق الهيمنة الإمبريالية لمختلف إدارات الولايات المتحدة. وكما فعلنا دائما، فإننا نصر على وجوب احترام قواعد القانون الدولي. يجب التمسك بالمقاصد والمبادئ المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة. يجب تشجيع تسوية النزاعات بالوسائل السلمية والحفاظ على تعددية الأطراف. فالأحادية تتنافى مع صون وبناء السلام، الذي التزم به الموقعون على الميثاق. إن شعب نيكاراغوا لديه من الحكمة والأدوات الضرورية بموجب الدستور الوطني، في جملة أمور، ما يكفل تسوية شؤونه الداخلية وتقرير مستقبله كدولة ذات سيادة، دون تدخل من أي نوع. إن المعاملة التي تعرضت لها نيكاراغوا تشبه إلى حد بعيد تلك التي تعرضت لها فنزويلا. وأود أن أعطي بعض الأمثلة.

أليس صحيحا أن مسؤولي الولايات المتحدة يهددون البلدان الأعضاء في منظمة الدول الأمريكية للتصويت ضد فنزويلا ونيكاراغوا في ذلك المنتدى الإقليمي؟ أليس صحيحا أن وزير الخارجية مايك بومبيو، مدير وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية آنذاك، قال في تموز/يوليه ٢٠١٧ إنه عمل مع حكومتي كولومبيا والمكسيك لتشجيع الانتقال في فنزويلا؟ أليس صحيحا أن وزير الخارجية السابق ريكس تيلرسون قال في آب/أغسطس ٢٠١٧ إنه يعمل على تهيئة الظروف لتغيير الحكومة في فنزويلا؟ أليس صحيحا أن الرئيس دونالد ترامب في آب/أغسطس ٢٠١٧ هدد فنزويلا بالتدخل العسكري؟ أليس صحيحا أن وزير الخزانة ستيفن منوشين قال في آب/أغسطس ٢٠١٧ إن حكومة الولايات المتحدة الأمريكية تفعل كل ما هو ممكن اقتصاديا للإضرار بفنزويلا؟

أليس صحيحا أنه في شباط/فبراير، دعا وزير الخارجية السابق ريكس تيلرسون علناً إلى تمرد عسكري في فنزويلا؟ أليس صحيحا أنه في أيار/مايو، سيدتي الرئيسة، أنك قلت إن الوقت قد حان لرحيل الرئيس مادورو موروس، الأمر الذي كررته، في آب/أغسطس الماضي على الحدود الكولومبية – الفنزويلية. أليس صحيحا أنه في البرازيل، في حزيران/يونيه، قال مايك بنس، نائب الرئيس، إن الوقت قد حان لاتخاذ إجراءات إضافية وأكثر حزما لعزل فنزويلا؟ أليس صحيحا أن الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية أقرت في تموز/يوليه بأن سفارة الولايات المتحدة في كاراكاس تشجع المعارضة الفنزويلية؟ أليس صحيحا أن المتحدثة باسم البيت الأبيض هددت فنزويلا في آب/أغسطس، محذرة بأن كل الخيارات مطروحة على الطاولة؟

أليس صحيحا أنه في آب/أغسطس، وعقب اجتماع بشأن فنزويلا مع مستشار الأمن القومي جون بولتون، أعلن السيناتور ماركو روبيو أن الوقت قد حان للتدخل العسكري؟

أليس صحيحا أنه في عطلة نهاية الأسبوع الماضي تحديدا، هدد ممثل الولايات المتحدة سلامة الرئيس نيكولاس مادورو موروس أمام منظمة الدول الأمريكية إذا حضر الجزء الرفيع المستوى الذي سيعقد في الأسابيع المقبلة في المنظمة؟ أليس صحيحا أنه، في أيلول/سبتمبر ٢٠١٨، دعا ممثل الولايات المتحدة الأمريكية أمام منظمة الدول الأمريكية إلى أن تشن البرازيل وشيلي وكولومبيا وبيرو هجوما عسكريا ضد فنزويلا، مقترحاً أن تكون الذريعة اشتباك عسكري مزعوم على الحدود التي تتقاسمها البرازيل وكولومبيا مع فنزويلا؟ أليس صحيحا أن ممثل الولايات المتحدة لدى منظمة الدول الأمريكية في أيلول/سبتمبر وصم البلدان في منطقة البحر الكاريبي التي لم تنضم إلى خطة الولايات المتحدة للعدوان على فنزويلا بأنها فاسدة؟

ونحن الآن نسأل أعضاء مجلس الأمن الموقرين: من هو المعتدي؟ نيكاراغوا؟ فنزويلا؟ إننا نتحدث عن وقائع مجردة وليست أخبارا زائفة، كما تحب الإدارة أن تصف الأدلة. إن فنزويلا لتؤكد مجددا رفضها استخدام بعض البلدان مجلس الأمن تحت ذريعة إنسانية من أجل تعزيز سياستها لتغيير الحكومات، والتي تسببت في الكثير من الضرر لشعوب أفريقيا والشرق الأوسط. وفي الوقت نفسه، فقد أدت إلى أزمة إنسانية ذات أبعاد لم يسبق تخيلها من قبل على الإطلاق، في حين أنها تغذي كراهية الأجانب في البلدان ذاتها التي أيدت بالأمس وأثنت على الغزوات الغربية في ليبيا بذرائع ثبت أنها زائفة. يجب ألا يُزج بنا عنوة إلى مستنقع التاريخ على يد واحدة من أكثر الإدارات ظلامية في الآزمنة الحديثة.

أخيرا، وما دامت السفيرة نيكي هيلي قد استحضرت ذكراه، ففي عام ١٨٢٩، قال المحرر سيمون بوليفار: إن الولايات المتحدة مقدر لها، على ما يبدو، أن تصيب الأمريكتين جميعا بالبؤس باسم الحرية. وقد أثبت التاريخ حصافة حسه الداخلي.

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٢٠.